

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

شكر و عرفان :

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ .

قال الله تعالى: رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ
الْمُسْلِمِينَ .

نحمد الله عز وجل على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع , و نتقدم
بخالص الشكر و العرفان , الاحترام و التقدير لمن قدم لنا النصح و تفضل
علينا بقبول الإشراف على انجاز هذا البحث : شاربي محمد أطال الله في
عمره .

كما لا ننسى توجيه الشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم "علوم السياسة" وكل
من ساعدنا من قريب أو من بعيد حتى و لو بالتشجيع .

و ختاماً نشكر الله الفتح العليم على كل شيء تفضل به علينا و صل اللهم
على محمد صلى الله عليه و سلم .

الاهداء: يوزيرة محمد

اهدي عملي هذا المتوج بسنوات من الجد و الاجتهاد, العمل و الانضباط الى
والدي الغاليين أطال الله في عمرهما و جزاهما كل الخير اللذان علماني و
سانداني طوال مشواري الدراسي و وقفا بجانبني .

و الى أختي الفاضلة "فاطمة" و كتكوتها الصغير "وسيم يوسف", وزوجها
العزيز "سمير فقير" .

كما أخص بالذكر أخي الكريم "ياسين" و كذلك "نور الدين" وفقهما الله و
حفظهما من كل سوء , و لا أنسى أصدقائي و أساتذتي الكرام في قسم علوم
سياسية.

اهداء: شيخ فاطيمة

الى من فنت عمرها لاجلي الى من سهرت الليالي و كانت سنداً لي و صلي
طول حياتي رفيقة دربي امي .

الى كل عائلتي صغيراً و كبيراً ال كل من لا تذكر الذكريات الا و جالا في
خاطري ابي قبل ان يكون اخي محمد .

الى كل رفقاء دربي في الحياة الدراسية.

المقدمة

موضوع الدراسة :

ان التعليم من الفضائل العظيمة و شرف التعلم عال رفيع فكم من اقوام كان لهم في الوضاعة نصيب رفعهم العلم درجات ، و كم من اخرين كان لهم في الشرف و المكانة الكثير كان التخلف في العلم سبب فشلهم.

به شرف الله ادم في الملى الاعلى و به خاطب رسوله محمد صلى الله عليه و سلم ، و تعدت الايات و الاحاديث حول العلم و التعلم ضمن زاوية واسعة لم تجعل العلم و التعليم حكرا على فئة معينة او فرد بعينه او جماعات ما و لا منطقة على حساب اخرى فاطلب العلم و لو كان في الصين .

قد علمت الدول على اختلاف طبائعها و وانها و اجناسها و دياناتها و انظمتها ان التعليم ليس امرا يمكن الاغفال عنه لما له من الاهمية في نشئة الاجيال وصناعة الفرد و بناء المجتمع الاخلاقي او توجيه المجتمعات حسب تطلعات الساسة بما يمكن تحقيق الاهداف و الغايات و لذلك ارتبك التعليم بالسياسة و هذا الامر لم يكن حديث الساعة بل حديث الجبله الاولين من الحضارة الفرعونية الى عهدنا هذا فقد اهتم القادة بالتعليم و حركة الفكر و وفروا له المناخ المناسب و اهتموا بالعلم ، فقد كان المتعلم سبيل الامن و سبيل الخطر على الدول و الحضارات ، سبيل المشكلة و سبيل الحل ، ان تلك الادمغة لم تنشأ ن العدم بل من الواقع المجتمعي و الاهتمام بالتعليم مما وفر عقول مستنيرة و نيرة لقبول الافكار و الاهتمام و تقديم المردود مما عاد على الدول بالخير الوافر و الكبير ، و هذا لم تغفل عنه الدول المتقدمة فقد عرفت ان مصدر التقدم هو العلم و هذا ما دفع الغرب الى قيادة الحركة الفكرية بالاخذ من المسلمين و التطوير مما ادي الى تلك الحركة الثورية في جميع المجالات ، فعلم حركة متواضلة و عابرة لحدود الدول و القارات لا تفرق بين جنس او لون او دين .

فلاجدال في ان السياسة و التعليم وجهان لعملة واحدة اوجده هذا الاهتمام البالغ اللذي جعل هناك علاقة ترابطية و طردية على حد سواء بين التعليم و السياسة اذ ان تطور الدول

المتقدمة كان بأنتهاج هذه الدول لسياسات عامة رشيدة و عقلانية و لم لولا وجود طاقات بشرية خلقت باتباع سياسة تعليمية متزنة.

ان الحديث عن السياسة العامة و التعليمية على حد سواء هو حديث النشئة بدات ملامحه مع الخمسينيات من القرن الماضي ، و ظهرت العديد من الدراسات و الخبرات التراكمية و عرفت الانظمة ان مدى معرفتها بهذا المصطلح سيجعل من سلك درب التقدم امرا مرتبطا بالاهتمام بهذا الموضوع اذ ان هذه السيايات العامة وجدت لوفير اجتياجات الفرد و تطلعات المجتمع في الاساس و هذا ما قد يحفظ استقرار الانظمة و كينونتها

و الجزائر و مصر من دول العالم الثالث التي تعرضت الى حقبة استعمارية صعبة جعلت من عملي التطور و التقدم امر اصعب بسبب السياسات الاستعمارية و خاصة التعليمية التي كانت تهدف الى دمج المجتمعات بالمستعمر ضمن معادلة مفادها ان ضرب الهوية يعني دوبان هذه المجتمع ضمن كيان هذا الاستعمار اي سياسات تعليمية هدامة للمجتمعات.

و بعد استقلال هذه الدول و من بينها الجزائر و مصر اصبحت هذه الدول ذات توجه اشتراكي ناهض الراسمالية مما انعكس على السياسات التعليمية و نوعيتها اذ امتازت بالقومية العربية و الاهتمام باللغة العربية بشكل واسع فقد كان هذه المرحلة مرحلة اتسمت بزرع القيم الايديولوجية الاشتراكية في المجتمع.

لكن و بعد انهيار المعسكر الشيوعي الاشتراكي لم تجد الجزائر و مصر خيارا سوى ركوب موجة التغيير و التوجه نحو الديمقراطية كان لزاما على البلدان تغيير سياستهما التعليمية نحو اتباع الانفتاح على العالم بشكل واسع مما ادي الى تغيير المفاهيم القديمة من سيادة الدولة و القومية و غير ذلك اذ اصبحت الدول تتدخل في اخرى و برز دور المنظمات

الدولية من حكومية و غير حكومية بشكل واسع، و التاثر بالعلومة ما ادى الى تصدير للقيم الغربية و هذا تم فرضه على واقع الحال بالنسبة للسياسات التعليمية للجزائر و مصر .

اهمية الدراسة :

تتمحور الاهمية في هذه الدراسة في محاولة لفهم السياسة التعليمية بما تحمله من مكونات ، و منحها في البلدين الجزائر و مصر و المقارنة بينهما بما يبرز الاختلاف و الشبه بين السياستين التعليمين للاطلاع على العوامل الماثرة و هيكلية المنظومة التربوية في كلا البلدين مما يجعلنا على يقين تام بشكل التحديات التي تواجه البلدان و كذلك محاولة ايجاد العلل فيهما بما يمكن اعطاء صورة مستقبلية عن الواقع المغاير للواقع المعاش.

اهداف الدراسة :

تتمثل مجموعة الاهداف في الوصول الى معرفة تامة بوضع التعليم و السياسة المتبعة في هذا القطاع و الالمام اكثر بجوانبه الايتومولوجية و الابستومولوجية بالتطرق الى العديد من الجزاني الهامة و التامة في التعريف بالسياسة التعليمية و معرفى منحها في الدولتين اللتان تعتبران في صف الدول النامية و هما الجزائر و مصر اذ ان السياسة التعليمية في هاتين الدولتين تاخذ منحى مختلف و متميز بالعديد من الصفات و السمات

مبررات اختيار الموضوع:

ان اي موضوع مهما كان شكله و موضوع البحث فيه فهو يقسم الى اسباب موضوعية و اسباب ذاتية:

الاسباب الموضوعية : اذ يتميز هذا الموضوع بجانبه المقارن و الدراسات المقارنة اصبحت هي المهيمنة على حقل الدراسات في العالم و موضوع هذه الدراسة كباقي الدراسات المقارنة يثار حوله الكثير من الجدل و تتمحور حوله الكثير من التساؤلات التي تحتاج الا

اجابات مقنعة و شافية من بديهية مفادها انه لا يمكنك معرفة نفسك الى اذا قارنتها بالآخر فالآخر جزء من المعرفة التي اكونها عن نفسي و بالتالي سبل معرفة مسار السياسة التعليمية في الجزائر لابد و ان يقارن بنظام اخر في العالم لمعرفة الاختلافات و الموافقات باتباع الاجابيات و محاولة اصلاح السلبيات .

الاسباب الذاتية: كانت هذه الدراسة نابعة من رؤية ان السياسة التعليمية موضوع لابد و ان يهتم به و يفهم فهما جيدا و منحاه لابد و ان يقوم لمعرفة العلل و الزلل و الاهتمام بواقع الجزائر الداخلي اولا ، و اتباعنا للسياسة التعليمية في الجزائر و مصر كان من منطلق ان البلدان عربيان و يجمعهما الدين فما هو الضير من التحد بينهما في السياسة التعليمية من ما ادى بنا الى الوصول الى العديد من الكتب و الاتجاهات لم يمكننا الامام بها كلها في هذا البحث المتواضع.

ادبيات الدراسة :

لأهمية السياسة التعليمية و القدر الفائق الذي لعبته في تدعيم البلدان بالكوادر و الطاقات الانتاجية فان العديد من الدراسات راحة تصي انشغالها في التعريف بالسياسة التعليمية و ايجاد العلاقة بينها و بين السياسة من جهة و بين المجتمع من جهة اخرى و قد اعتمدنا في هذه الدراسة على ما تطرق اليه عبد الحميد حكيم في كتابه نظام التعليم و سياسته فقد تطرق الى السياسة التعليمية و عرفها و ذكر العديد من الاساسيات التي اعطتنا فكرة عن ما هي السياسة التعليمية و ما هي خصائصها و العديد من النقاط المهمة الاخرى لعهل من ابرزها العوامل الماثرة ، كذلك اخذ هذا الكتاب بذكره للسياسة التعليمية السعودية و تحليلها من منطلق ان البيئة و الدين عاملين مهمين و سمتان في السياسة التعليمية في السعودية.

كما لا نخفل عن ذكر كتاب السياسة التعليمية و صنع القرار لجواد بكر الذي هو كذلك تطرقت دراسته بالاهتمام بمن يصنع السياسة التعليمية و من يتخذ القرار و ما هي العوامل الماثرة في اتخاذ القرار ، كما تطرق الى جانب مهم و هم الجانب التربوي المقارن اذ يعتبر هذا التعليم فتي و ذكر سبل المفارقات و الموافقات بين السياسة التعليمية في مصر و الدول

المتقدمة و قد ابرزت هذه الدراسة مدى الفارق بين الشمال و الجنوب و قد ذكر كذلك النماذج الراقية في السياسة التعليمية لدي البلدان الاسيوية كاليابان و كوريا الجنوبية.

اشكالية الدراسة:

يعتبر التعليم مؤشرا اساسيا لقياس مدى تقدم المجتمعات كذلك اصبحت التطورات و التعديلات المتباينة و المتوالية للمنظومة التعليمية طرح ملزم يتماشى مع مقتضيات المجتمع الداخلية و مؤشرات و اعكاسات البيئة الخارجية ، فالسياسات العامة في قطاع التعليم بشتى محاورها تثملا بعدا اساسيا يفترض من النخب الحاكمة ان تولي لذلك اهمية واسعة ، على غرار ذلك فالسياسات التعليمية في المجتمعات المتحضرة و المجتمعات النامية ، ويعتبر نمط الاستقطاب و التفعيل في هذه القطاعات الوزارية معطى اساسي ينتج عن المقارنة بين التجارب الرائدة و التجارب الحديثة فتعتبر الجمهورية العربية المصرية و الجزائرية من بين الدول العربية التي تصب اهتماما واسعا في هذا المجال.

اشكالية محورية:

وهذا ما يرمينا الى اشكالية مفادها ما مدى الترابط او المفارقة بين الاسس التعليمية لكل من الجزائر و مصر وكيف يمكن استقطاب النماذج ويف يمكن استقطاب النماذج و التجارب الراقية و تفعيلها في الجزائر؟ .

اشكاليات فرعية:

كيف يمكن اسقاط تلك العوامل الماثرة في السياسة التعليمية على امكانية تميز السياسة التعليمية في الجزائر و مصر بعلاقة تبعية باستيراد النماذج الغربية و سير السياسات التعليمية فيها ؟

هل السياسة التعليمية في الجزائر و مصر تتضمن اشراكا للمجتمع المدني في عملية اعداد السياسة التعليمية ، او انها تعتمد على زاوية ضيقة يمكن حصرها في بناء فوقي متمثل بسلطة التنفيذية ؟

كيف يمكن تقييم الاصلاحات في السياستين التعليمية في الجزائر و مصر على ضوء اتباع الاصلاحات العديدة في فترات مختلفة، وما مدى قابلية الجزائر و مصر في امكانية بلورة سياسات تعليمية موحدة ؟

حدود المشكلة :

الحدود الزمانية:

قد ارتبطت هذه الدراسة بالاطار الزمني المتمثل في تلك السيرورة التي واكبة مرحلة استقلال الدولتين حتى هذه المرحلة باستثناء السياسة التعليمية في مصر التي لا تبدو ملامحها واضحة عقب الثورة و اسقاط نظام مبارك او دراسة تضمنت مرحلة ما قبل الثورة المصرية و اسقاط نظام مبارك.

الحدود المكانية:

تطرق في الدراسة لحيزين الحيز الاول لا يخرج عن الحدود الدولية للجزائر و مقارنتها بالنموذج المصري للسياسة التعليمية وفق ذكر لعديد من الاعتبارات ، و الحيز الثاني شبيه الاول بالتطرق الى واقع السياسة التعليمية في مصر و مقارنتها بالنموذج الجزائري.

فرضيات الدراسة:

فرضية مركزية:

الجزائر و مصر دولتان ذات طابع متميز و لا يشبه تماما دول العالم المتقدمة مما يجعل الحل لا يكمن في استيراد النماذج الغربية و تطبيقها بل يكمن في ان كانت تتفق مع الواقع المجتمعي و لا تتعارض معه .

فرضيات جزئية:

الفرضية الاولى: السياسة التعليمية بحكم تاثيرها بما يحدث على الساحة الدولية فان دول العالم الثالث تميزها تبعية واضحة في تبني النماذج الغربية و توجهات المنظمات الدولية.

الفرضية الثانية:السياسة التعليمية في الجزائر و مصر تمتاز بالبناء الفوقي في عملية الاعداد و التنفيذ دون اشراك فعلي للمجتمع المدني.

الفرضية الثالثة: الاصلاحات في السياسة التعليمية في كل من الجزائر و مصر فرضتها المنظمات الدولية، فسيبلا لاصلاح الفعلي هو تبني سياسة تعليمية وحدوية بين البلدين.

الاطار المنهجي للدراسة :

ان المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة، تتضمن قواعد وخطوات للإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياته، من اجل اكتشاف الحقيقة و الوقوف على النتائج الدقيقة ، و في هذه الدراسة تم الاعتماد على مناهج التالية:

المنهج المحوري: تمثل المنهج المتبع بصورة عامة و شاملة بالمنهج المقارن الذي هو عبارة عن الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل الدراسة، لمعرفة العناصر التي تتحكم في اوجه الشبه و الاختلاف بهدف الوصول الى تعميمات و ايجاد تفسير العلمي

لها وهذا ما تطلبه موضوع البحث اذ تطرقنا لايجاد المفارقات و الموافقات بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر.

المنهج الثانوي: على غرار المنهج المقارن فاننا اتبها منهاج اخر و تمثل في منه دراسة حالة و يقوم هذا المنهج على التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، و يتم فحص و اختبار الموقف المركب او مجموعة العوامل التي تتصل بسلوم معين من هذه الوحدة ، بغرض الكشف عن العوامل التي تاتر فيها ، ثم الوصول الى تعميمات علمية متعلقة بها و غيرها من الوحدات المشابهة ، و حالت السياسة التعليمية في سيتم اعتماد هذا المنهج في دراسة حالت في الفصل الثاني الجزائر و حالتها في مصر.

هندسة الخطة:

ينقسم هذا البحث ال ثلاثة فصول سنذكرها على ما يلي:

الفصل الاول : تطرقنا في الفصل الاول الى الاطار المفاهيمي للدراسة بذكر مفهومي السياسة العامة و السياسة التعليمية اذ هما مجموعة من البرامج الرامية الى تحقيقها على ارض الواقع و ابرزنا في هذا الفصل مجموعة من النقاط التي تميؤ كل من السياسة العامة و التعليمية اذ ان هذه الاخيرة جز من قطاع التعليم اللذي تحتوه السياسة العامة

الفصل الثاني: كان صلب الدراسة فقد تطرق فيه الى معرفة نوعية السياسة التعليمية في كل من الجزائر و مصر و دراسة كل منهما على حدى و معرفة الخلفية القانونية و الدستورية و الابعاد و الفواعل في السياسة التعليمية للبلدين

الفصل الثالث: كان مبنيا على المقارنة بين السياستين التعليميتين في الجزائر و مصر بذكر اوجه التشابه و الاختلاف بين السياستين بتطرق الى اوجه عديدة كتكونات النظام التعليمي و اشكل المنظومة التربوية اي مخرجات السياستين التعليميتين في البلدين باستناد على تقارير

احصائية للبنك الدولي ، و كذا عرج على الرؤى المستقبلية في السياستين التعليميتين بذكر التحديات التي تواجهها و ذكر السبل لاصلاح العلل و الاستفادة من الاخطاء .

صعوبات الدراسة:

ان اول شيء يواجهه اي باحث في اي مجال او موضوع هو البحث عن المراجع و قد يكون هذا الاخير سببا في تيسير سبل البحث و الانتفاع بالمعلومات .

ان السياسة التعليمية حقيقة موضوع فتي و الدراسات فيه قليلة خاصة في دول العالم الثالث بدول الغربية و اندر ان تجد مقارنة بين الدول النامية في ما بينها و هذا ما تطلب جهدا اكبر في البحث عن مراجع خارج مكتبة الكلية و حتى المكتبة المركزية

ان الدراسات المقارنة عموما موضوع لا تتوفر فيه مراجع كاملة و تامة بقدر ما يحتاجه الباحث و يامل فيه، و لذلك اعتمد على كتب التربية و التعليم بشكل كبير واسقاط ذلك على السياسة التعليمية.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي العام

عموما فالعلوم الاجتماعية واجهة العديد من المشكلات المنهجية و من أبرزها صعوبة صياغة تعريف جامع مانع لظاهرة معينة تحيط تماما بإبعاد تلك الظاهرة ففي الأغلب يصعب تقديم تعريف شامل و دقيق كما هو الحال بالنسبة لمصطلح السياسات العامة فهذا الأخير ما زال علما فتيا و الدراسات في هذا الحقل لا تزال ضئيلة بالنسبة للمجتمعات العربية على غرار الغربية فقد تعددت و تنوعت التعريفات من منظورات شتى تختلف من مدرسة إلى أخرى من مفكر لآخر وقد شاهدت الساحة الدولية خلال العقدين الأخيرين العديد من التطورات لاسيما في دول العالم الثالث التي بدأت تتراجع في التوجهات التسلطية و تتجه نحو الانفتاح مما أدى إلى تغيير هذا المفهوم (السياسات العامة) خاصة و توجهات الدولة عامة فظهرت قطاعات جديدة و متنوعة اقتصادية و تجارية وصولا إلى الاجتماعية منها و التي اعتبرها جمهور العلماء بالأهمية بما كانت و لعنا نعتمد بدقة قطاع التعليم و سياسات الدولة المتبعة بنشأته و كما هو الحال بالنسبة للسياسة العامة فالسياسة التربوية (التعليمية) هي أيضا مصطلح جديد لان اغلب الدراسات تضمنته كفصل أو ضمنا في علوم عديدة كالتربية المقارنة أو التربية بشكل عام .

المبحث الأول : الأطار المفاهيمي للسياسة العامة :

المطلب الأول : مفهوم السياسة العامة ونشاتها:

الفرع الأول : مفهوم السياسة العامة

كما ذكرنا سابقا انه من الصعوبة بما كان ايجاد تعريف واحد جامع و مانع للسياسة التعليمية اذ ان العلم فتي قد عرف حديثا و تطور تطورا مذهلا مما قد يصعب حصره ضمن زاوية ضيقة.

فالسياسة العامة كان لها العديد من المفاهيم انطلاقا من منظورات مختلفة أو تضاربا بين الدارسين و محل جدل فلم يوجد لها تعريف جامع أو مانع يسلم به الدارسون و يتبعونه كافة بيد أن حتى الخبراء كانت لهم نظرة عملية للسياسة العامة من خلال تلك التراكمات و الخبرات التي مرت بها عملية صنع و تنفيذ السياسة العامة في الدولة الواحدة أو الاستفادة من خبرات خارجية .

فالسياسة العامة يقال في تعريفها <<أنها العلاقة بين الوحدة الحكومية و بينتها>>¹ و في تعريف آخر تصور على أنها تقرير اة اختيار حكومي للفعل او عدم الفعل و يرى رجارو روز على ان السياسة العامة تشمل برنامج بوصفه لسياسة عموما <<انها سلسلة من الانشطة المترابطة قليلا او كثيرا >>² اذن فالسياسة العامة ليست عفوية و انما هي برنامج يعمل به هذه التعاريف تنظر الى السياسة العامة من منظور عام لم تفصل في المفهوم مما يصعب على الدارس فهم معنى السياسة العامة بالضبط يرى فريديريك ان السياسة هي برنامج عمل مقترح لشخص او لجماعة او لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة و المحددات

1- جيمس اندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع، ص14-15

2- موفق الحديد محمد، الادارة العامة هيكلية الاجهزة ووضع السياسات كتفويض البرامج الحكومية، عمان: دار الشروق

للتنشر و التوزيع، 2000، ص116

المراد تجاوزها سعيا للوصول الى هدف او لتحقيق غرض مقصود، اذا اتضح ان السياسة العامة هي برنامج يراد به الوصول او تحقيق هدف معين .

و هذه التعاريف تتكلم عن المجال العام للسياسة العامة لكنها لا تحمل عاملا هاما و هو مسيرة السياسة العامة في الدول اذ انها ناقصة فلا تذكر جماعات الظل و المساومات او حتى الحكومة و النظام السياسي بشكل عام و لقرب المعنى اكثر فاننا نذكر تاليا المنظورات الثلاث للسياسة العامة و هي كالتالي:

1. منظور القوة: ان امتلاك القوة يجعل من متلكها يسيطر على الاخر او الجماعات و القرارات و حتى مجريات الامور و تاويلها و هو يتميز عن غيره لامتلاكه واحد او مجموعة من المقوات التاية: الاكراه ، المنصب ، الخبرة ، الشخصية . و قد تكلم هاروليد لاسويل عن السياسة العامة بانها من يحوز على ماذا ؟ و متى ؟ و كيف ؟¹ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيعه الموارد و المناصب و القيم و المزايا المادية و المعنوية و تقاسم الوظائف و المكانة الاجتماعية بعقل ممارسة القوة او النفوذ و التأثير بين افراد المجتمع من قبل المستوحذين عن معلم القوة. اما بالنسبة لمارك ليند نبيرك و بنيامين كروسبي يرى المفكران بان السياسة العامة عملية نظامية تحظى بميزات دينامية متحركة للمبادلة و المساومة وللتعبير عن يحوز على ماذا ؟ و متى ؟ و كيف ؟ كما تعبر عن ماذا تريد ؟ و كيف يمكن ان احصل عليه ؟ ان جانب القوة يركز على النحية او القوة و عملها في الهيئة على السياسة العامة الا انه برز دور السياسة العامة في دول اخرى بنوع ن تكافئ القوى بحيث تخدم الصالح العام و لا يمكننا ان نقول ان السياسة العامة في ذات منظور يعكس القوى و الهيمنة و اتصالها اوجه عدة .

2. منظور النظمي: هذا المنظور يختلف عن سابقه فيرى دافد ايتون ان النظام السياسي يتالف ن مجموعة من المتغيرات تتصف بدرجة من العلاقة المكثفة ذات التأثير المتبادل فيما بينها قد يلف هذا التعريف نوع من الغموض و قد يتسائل دارسه عن مدى الصلة

1- السيد عليوه ، عبد الكريم ابو الفتوح درويش، دراسات في السياسة العامة وصناعتها ، القاهرة: مركز الدراسات و الاستشارات ، 2000، ص 9

التي تجمعها بسياسة العامة لكن هذا الغموض يزول بتطرق الى تلك العملية التي يتعامل بها النظام السياسي في توزيع القيم بطريقة سلطوية امرة من خلال القرارات عل سبيل المثال لا الحصر و في اطار عملية مخصص من مدخلات (الافراد من دعم و تايبيد) و مخرجات (تمثل قرارات و انظمة و أنشطة ملزمة للافراد) و تغذية راجعة لاغراض الاضافات. هذا المنظور يركز على شيئين اثنين على دور النظام واستجابته لتطلعات الصالح العام و هذا ما لا يكون في فترات عديدة فقد تخدم السياسة العامة نخبة معينة بفعل قوتها في التأثير و كذلك يصل عملية السياسة العامة بكيونة استقرار النظام السياسة و هذا ما لا تعرفه النظم السياسية التي هي عرضة للثورات و الانقلابات

3. منظور الحكومة: هذا التوجه بتعريف السياسة العامة يختلف عن سابقه في حيث يرى ان السياسة العامة هي محل لسلطة الحكومة لتنظيم الامور داخليا و خارجيا فتتمتع الدول ببنية تنظيمية تتمثل في الاجهزة و المؤسسات التي تقوم بوضع القواعد القانونية و تنفيذها و من بين التعريفات التي تصنف ضمن هذا المنحى تعريف دي وسيولاس بانها تلك القرارات و الخطط التي تضعها الهيئات الحكومية من اجل معالجة القضايا العامة في المجتمع . ويعرفها كارل فريدريك بانها مجموعة القرارات الحكومية المتضمنة لكل ما يجب ان يعمل او لا يعمل في ظل معطيات الاوضاع القائمة فيها¹. او هي جموعة النشاطات التي تقوم بها الحكومة و تتمثل في خدمات اجتماعية كالتعليم و الرعاية الصحية و الطرق و الاسكان كما تشمل كذلك النظام العام و تنظيم النشاطات الفردية و الجماعية عن طريق قوات الشرطة و الامن العام و مفتشي الاسواق وتتضمن ادارة و مراقبة الادوية و الاطعمة و كذلك التحكم في الانشطة السياسية و الاجتماعية كتنظيم الاسرة و تنظيم السير وغيرها من الانشطة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية². الا انه و رغم ذلك فالحكومة ليس لها قرارات سيادية في جميع الاحوال وقد تكون معظم سياستها ان لم نقل جلها عن طريق جبهات خارجية

1- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل ، عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع ، ص 35 - 2001

2- احمد مصطفى حسين ، مدخل الى تحليل السياسات العامة ، عمان ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، ص 20 ، 2002

تفرض توجهات الحكومة خاضة و ان كانت تلك البلدان اقترضت من بلدان اخرى او من صندوق النقد الدولي .

الفرع الثاني: نشأة السياسة العامة

حقيقة ان علم السياسة العامة هو علم فتي حديث النشئة ظهر كعقل فرعي في عقد التسعينات لاسباب تتعلق بالتغيرات الاساسية التي حدثت في دور الحكومة في فترة الحرب العالمية الثانية¹، و قد كان الدور الكبير الذي لعبته تجارب و نتائج المدرسة السلوكية عاملا في تطور هذا العلم و قد زاد الاهتمام بهذا الحقل بالتركيز على مفهوم السياسة العامة و نتيجة بلورتها و التبصر في اهدافها و اساليب ضمن اطار تحليلية و قد كان الفضل الكبير في تطور هذا العلم لعالم الاقتصاد السياسي هاروليد لاسويل من خلال كتابه من يحوز على ماذا؟ و كيف؟ خطوة في شرح الكينونة التي تقوم عملية رسم و تنفيذ السياسة العامة²، و كذلك من خلال كتابات بيشام و فلسفته النفسية و اسهامات كينز من خلال السياسة المالية التنفيذية و تظر دور الحكومة عقب الازمة الاقتصادية في 1929 وصولا الى سنة 1970 التي عرفت فيه السياسة العامة تطرا ملحوظا وذلك باستخدام منظور دراسات السياسة العامة في البحث و التدريس ولكن وقبل هذا كانت هناك جذور موعلة للسياسة العامة في التطور الحضاري و للشعوب ففي احداث من سبق كان ارسطو مثلا دارسا في الدساتير مقارنة بينها وذلك لاستخلاص مبادئ السياسة العامة وميكيافيلي بتقديمه تحليلا للسياسات عملية للامراء وماكس فيبر بذكره للجهاز البيروقراطي و دراسات المغزل و ابن الرشد و ابن سينا³. كل هذه العوامل وتلك ادت الى منتج علمي جديد عرف بعلم السياسة العامة حيث انه بلغ اهمية كبيرة فقد جند

1- كمال المنوفي و اخرون ، تحليل السياسة العامة قضايا نظرية و منهجية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1988 ، ص3

2- فهمي خليفة فهداوي ، مرجع سابق ، ص 28-29

3- احمد مصطفى حسين ، مرجع سابق ، ص 57-58

لهذا خبراء و مخابر بحث تساعد الهيئات في صنع السياسات المثلى و اختيار البديل الافضل لكن و مع كل هذا التطور الذي تعفه الدول المتقدمة الا ان هذا ليس له نفس الضورة في الدل النامية العربية خاصة فالدراسات في هذا المجال لازالت ضئيلة و مراكز البحث شحيحة و بنسبة لواقع الجزائر فاننا نرى في غالب الاحيان يكون بطريقة ارتجالية عفوية

المطلب الثاني: انماط و خصائص السياسة العامة

الفرع الاول : انماط السياسة العامة

ان في كل علم مستقل هيكل متنوع متميز و للسياسة العامة الامر نفسه و لعنا في هذا الفرع نذكر مستويات السياسة العامة¹:

1. مستويات السياسة العامة ضمن الاطار العام :

ففي السياسة العامة ضمن الاطار العام مستويين :

السياسة العامة الجزئية و السياسة العامة الكلية و السياسة العامة الفرعية،

فالجزئية تشمل جهود الافراد و الشركات و المناطق العملية و محاولاتهم و صنع الحكومة للاستجابة لقضاياهم اي ان السياسة الجزئية تحدث عندما يحاول شخص ما الظفر بمطالب خصوصية لصالحه او محدودية هذه السياسة و هذا ما يميز هذه السياسة اذ ليست فيها وصولا لهدف عام

اما **السياسة العامة الكلية** تتميز بمشاركة اكبر قدر ممكن من الفاعلين من قادة و لجان في مناقشة و بلورة السياسة العامة و تحديدها و قد تكون السياسات جزئية و تتطور عبر مسارها لتصبح كلية و الكل هنا يدل على مدى الاهتمام البالغ لدى جميع الاطراف منها احزاب سياسية و جماعات ضغط و غير ذلك .

1- فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق ، ص 59-80

و السياسة العامة الفرعية و هي التي تخص قطاعا ما كعلاقات داخل البرلمان او الادارات او جمعيات فهي موضوعات سياسية لا تثير اهتمام جميع الافراد فثلا العامل او الموظف في شركة الماء لا يهتم بما يخض موصفا او عاملا في قطاع الصحة من اجور او اضرابات او غير ذلك¹.

2. مستويات السياسة العامة في اطار هرمية البناء المؤسسي للدولة :

فنجد في هذا المستوى اربعة مستويات و هي :

- أ. السياسة العامة على المستوى التشريعي : و تتمثل في تلك السياسات او القرارات التي يخرج بها نواب البرلمان من سن لقوانين ام اصدار اللوائح قانونية اما تعدل او تلغي بعض الوانين السابقة المعمول بها
- ب. السياسة العامة على المستوى الحكومي : و تخص السياسة العامة هذه الحكومة تختلف و توجهاتها و قراراتها الصادرة التي تتجسد بخطط و برامج تفصوية مرحلة او اتية ، او ترجمة تلك القوانين الصادرة من قبل المشرعين و اهتماما بقضايا خارجية بضع سياسات عامة تخدم مصلحة البلد و علاقته بالدول الاخرى
- ت. السياسة العامة على المستوى التنفيذي الاداري : و تتمثل في تل القرارات التي تصدرها او تتخذها الاجهة الادارية و المنظمات الديمقراطية الرسمية في الحكومة في ما يخص تنفيذ السياسة العامة التي نتجت على المستوى الاعلى للحكومة
- ث. السياسة العامة على المستوى الفني الاجرائي : و هي مجموعة القواعد و المعايير التي تعتمد عليها الادارة بضرورة عامة و يكون لها غرض ارشادي للموظفين و العاملين لتنفيذ السياسة العامة .

1- جيمس اندرسون ، مرجع سابق ، ص 169

3. تصنيف السياسة العامة في ضوء الاهداف الكبرى :

- أ. السياسة العامة المتخذة لاجل الحفاظ على النمو و تطوير المجالات الاقتصادية : هنا الحكومة يقع على عاتقها ايجاد سياسات توفر اكبر قدر من الخدمات من سلع (طعام و ملابس) و سكن و رعاية صحية و تعليمية و هذا يتطلب دخلا اقتصاديا معتبرا و هذا يكون بدراسة الامكانيات او حساب النمو الساني و الحصول على المعلومات اللازمة .
- ب. السياسة العامة المتخذة لاجل تحسين الظروف المعاشية و الاجتماعية للمجتمع :و تتمثل في عملية الحكوة في تحسين مستويات الحياة لمجتمعاتها و تلبية حاجيات المجتمع و يتطلب ذلك وجود قدر من الدعم الاقتصادي .
- ت. السياسات العامة المتخذة لاجل الحفاظ على الامن الوطني : من واجب الحكومة تحقيق السعادة لمواطنيها من خلال تلبية حاجاتهم و متطلباتهم اليومية لكن من الضرورة القصوى اهتمام الحكومة بجانب الحفاظ على الامن الوطني من خلال بناء قوة عسكرية نظامية و ما يتعلق بتوفير و سائل و معدات و اجهزة تبني تلك القوة لتحقيق الامن على الصعيد الداخلة و تحقيق امنها من خطر خارجي .

4. تصنيف السياسة العامة في ضوء ما تفعله الحكومة :

و هذا التصنيف يختلف عن سابقه و هو كالتالي :

أ. السياسات العامة الاستخراجية :

و تتمثل في تعبئة الحومة للموارد المادية و البشرية و استخراجها كمثلا الخدمة العسكرية او عمل المسجونين

ب. السياسات العامة التوزيعية :

تتمثل في توزيع المنافع و التقييم بين كافة فئات المجتمع و تخصيص تلك المنافع و القيم بحيث يمكن لكل فرد في المجتمع الاستفادة نها مثلا كمنح الطلبة الجامعية .

ت. السياسة العامة لاعادة التوزيع :

و تتمثل في تلك السياسات التي تضطلع بها الحكومة في تحقيق بعض الامتيازات المادية لضالغ جماعة معينة من المجتمع على حساب جماعات اخرى كاعادة هيكله المؤسسات الادارية العامة للخدمات .

1) تحقيق السياسات العامة ضمن البناء التعددي للمجتمع :

- أ. السياسات العامة تمثل اغلبية : و هي السياسة العامة التي تعود على الاغلبية بفوائد و نتائج مقيدة كالرعاية الطبية و توفير العمل
- ب. السياسات العامة تمثل جماعات مصلحة : ان للسياسات العامة في تنفيذها و وضعها اعتبارات اخرى قد تكون مبنية على المسلومة او التفاوض و هذه اليات معتمدة و هامة .

ت. السياسات العامة تمثل التابع او العميل : هي تلك الفوائد المتحققة عن السياسة عامة معينة تكون في ضاع جماعة صغيرة منتظمة – جماعة حرفية مثلا – فيما تكون تكاليف السياسة العامة المتوفاة تعود على العامة بشكل واسع .

ث. السياسة العامة تمثل صاحب الاهتمام العام : ان هذا التوجه عاكس ما ذكر سابقا (السياسة العامة تمثل التابع او العميل) و ذلك من منطلق ان هناك تحديد حقيقي او افتراضي يستهدف السعادة العامة و المجتمع و يتعارض مع توجهات و تطلعات الصاع العام و بالتالي فضرورة البحث عن سياسية عامة فضلى تفرض هذه القلة و تهتم بتطلعات الصاع العام .

ج. السياسة العامة تمثل الاحزاب السياسية : ان تلك العلاقة التي تربط بين الاحزاب السياسية و السياسة العامة تترك على الاختلاف باختلاف الانظمة و القدرة

الاتصالية بين الحاكم و المحكوم عن طريق تجميع المصالح و التعبير عنها و السعي للوصول الى السلطة السياسية و التاثر عليها ففي النظم الشمولية تصبح الدولة نفسها اداة في يد يد الحزب الواحد الذي يعبر عن ايدولوجية الواحدة التي تحدث و توجه صنع السياسة العاة . لكن في النظم الديمقراطية تقوم الاحزاب بعملية تعبوية للمطالب و تعبير عن مصالح العامة ليضحي صانع القرار ثقة تامة ووعي كامل لاختياره للبدل الانجح و الانجح.

الفرع الثاني : خصائص السياسة العامة

ان التعرف على خصائص السياسة العامة يدفعنا الى معرفة مضمون السياسة العامة وان معرفة تامة بالخصائص تقودونا الى فهم اهم مرتكزات السياسة العامة و بالتالي فاننا نلخصها في ما يلي :¹

1. السياسة العامة فعل حكومي يمثل خياراتها و نشاطاتها الرسمية فالحكومة هي التي تبني السياسة العامة و تنصر و ينشأها قانونا او مرسوما او تعليمات تنظيمية او قرارات محددة فهي تمثل ماتقوم به الحكومة فعلا و تطبيق على ارض الواقع وهي التي تكفل تلك الدورة النظامية من مدخلات و محكرات و تغذية راجعة
2. السياسة العامة تتمتع بسلطة تشريعية و ذلك من خلال الالتزامات القانونية و الشرعية تكتسب من خلال فرض سياسات عامة معينة من قبل صانعيها تصيغ بصيغة قانونية تحمل طراء الالزا لذلك تصدر بحق تلك السياسات العامة لوائح او مراسيم انظمة تبيح او تعاقب او تضع او تعاقب سلوكا او تصرفا عينا مثلا دفع الضرائب و واجب له صفة سرعية .
3. السياسة العامة شاملة و تمتد لتشمل جميع الفئات في المجتمع فالسياسة العامة مهما تنوعت انماطها و تعددت الى انه تقتسم الى وتران ، وتر اول و يخص الطابع المادي المتمثل في

1- فهي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق ، ص 46 - 49

2- موفق الحديد محمد ، مرجع سابق ، ص 117

الاتفاق كل مشكلات ما قائمة او لحة و طابع رمز يتمثل في تعاطف و طنبا بي افراد المجتمع كاحساس بالفخر الوطني مثلا.

4. السياسة العامة نشاطات هادفة² لا تحمل سلوك عشوائي فهي غايات واصحة تهتم بالبيئة و المجتمع و على اختلاف اجناسهم و دياناتهم و ثقافتهم من عادات و تقاليد و غير ذلك
5. السياسة العامة غير معلنة او غير ماطرة بقانون او نظام و هذا ما نقصد به ان هناك في غالب الاحيان سياسية عامة تتجسد من خلال عدم فعل اي شيء من التعريف اللذي اخذنا به سابقا ان السياسة العامة هو ما لا تفعله الحكومة كذلك في مجال معين او حيال ظاهرة معينة اذن فهذه الاخيرة خلة من اي قوانين توضحها او تجعلها ملزمة .

المطلب الثالث : عملية صنع السياسة العامة

من الجدير ذكر ان عملية صنع السياسة العامة تمثل عقبة اولى امام صانع القرار اذ تمثل منعرجا خطيرا و عليه قسم الخبراء و الدراسون هذه العملية الى مراحل حتى يسهل الالمام بالمشكلة و من ثم حلها .

الفرع الاول : مراحل صنع السياسة العامة

تختلف توجهات الدراسين في ايجاد بوتقة واحد لتلك المراحل التي تصنع فيها السياسة العامة و سنذكر توجهان¹:

1. هذا التوجه يري ان صنع السياسة العامة يتم وفق الشروط التالية :
 - أ. التعريف بالمشكلة وفق جدول اعمال : و هنا نذكر امران اثنان الامر الاول و هو ان التعريف بالمشكلة يوضح طبيعة هذه المشكلة ان كانت خارجية او موضوع داخلي , ان كانت هذه المشكلة جديدة ام هي تطويرية اي لها جذور في ما مضى , و ما هو نطاق هذه المشكلة اقتصادية كانت ام اجتماعية و من ثم معرفة الاسباب فهذا كله يسهل معرفة المشكل بصورة تامة . اما الامر الثاني و هو جدول الاعمال فمعرفة المشكلة يجب ان ياخذ طريقه نحو

1- احمد مصطفى حسين ، مرجع سابق ، ص 249 - 260

اولويات الحكومة و اجندتها, اذ هناك عدد معتبر من المشكلات لا تلفت انتباه الحكومة و بالتالي لا يدخل في عملية صنع السياسة العامة , ولكن حقيقة لكثرة المشاكل عادة تجعل معظم لا يدخل في حيز اعتبارات الحكومة او اولوية المشاكل تغطي مشاكل اخرى .

ب. جدول الاعمال : ان معرفة المشكلة يجب ان ياخذ طريقة ضمن اولويات الحومة او اجندتها ان هناك عدد معتبر من المشكلات لا تلفت الانتباه له الحكومة و بالتالي لات يدخل في عملية صنع السياسة العامة ولكن حقيقة كثررة المشاكل تجعل بعضها لا يدخل في حيز اعتبارات الحكومة او اولوية الشاكل تعطي مشاكل اخرى .

2. تكوين وصياغة مقترحات السياسة العامة : ان هذه العملية تختلف باختلاف الانظمة ففي

الانظمة الشمولية التي تتمتع بالمركزية و التي يكون للدولة دور محوري فيها فلا توجد جماعات ضغط شرعية فيها ففي الغالب يكون الاختيار العقلاني التي كما كان الحال في الدول الاشتراكية ، اما بالنسبة للنظم الديمقراطية فان الاساليب السياسية هي الغالبة و نعتمد بذلك المساوقة الضغط و الاقتناع و اما بالنسبة للاتجاه العقلاني الفني فبشكل جءا من العملية ككل .
أ. مقترحات السياسة : بعد التعرف على المشكلة وصياغتها فان الحكومة تراعي اولا تلك المقترحات التي لها توافق بينها وبن مواردها و امكانياتها المادية و البشرية و على اثر ذلك تقد مجموعة من البدائل .

ج. اختيار البدائل : بعد وضع و اقتراح مجموعة من البدائل تاتي مرحلة تنمية البديل الافضل و الارجح , لكن اختيار البديل لا يكون بعفوية و انما يكون باتباع مجموعة من النماذج .

ح. تبني السياسات : ففي هذه المرحلة يتم اتخاذ القرار او صدور تشريع او قانون يجسد الاهداف التي تسعى السياسة العامة لتحقيقها , و ترتبط عملية التبني بموضوع الشرعية التي تعطي للقرار صفته الالزامية و تقوي من قفرص تنفيذه

خ. التنفيذ : هذه المرحلة هي من اختصاص الجهاز التنفيذي و الاداري , اذ يتم تنفيذ السياسة العامة المصاغة لتقيق الاهداف المرجوة منها و تعتبر هذه الرحلة محورية اذ اي اهمال او عدم مبالاة قد يادي الى فشل ذريع في تنفيذها .

د. التقييم : تمثل هذه المرحلة اخر المرحلة اخر مراحل صنع السياسة

مراحل صنع السياسة العامة عند وليام جونسون¹:

- تحديد القضايا التي لها اهمية كبيرة لتوضع لها سياسة معينة.
- وصف المشكلة : تحديد الفجوة بين الواقع و الوضع المثالي.
- اختيار اهداف معينة لانجازها و التي رسمت بواسطة المسؤولين.
- فحص البدائل : اعطاء البرامج صبغة قانونية لتنفيذها .
- تنفيذ السياسة العامة و هذه المرحلة تنفذ فيها تلك المراحل المقترحة.
- الرقابة و التقييم معرفة نتائج عملية التنفيذ و الحكم عليها اذا كانت حققت الهدف المرجو .

الفرع الثاني : نماذج اتخاذ القرار في السياسة العامة

قد ذكرنا سابق ان صانع القرار توضع لديه مجموعة من البدائل وهذا ما يجعل الامر صعبا بالنسبة اليه تذا ان اختيار البديل يعتبر موضوعا هاما و ذو حساسية ينعكس ذلك مستقبلا و عليه وجدت مجموعة من النماذج وهي¹:

1. انموذج الكلي الرشيد : وهو نموذج مثالي يقوم على فكرة اقتصادية محظة فهو يتحرى الدقة في الحصول على المعلومة و تشخيص المشكلة و الحلول و اختيارها يقوم على مبدا تخفيف الممشكلة و تعظيم العائد اذن يجب على متخذي القرارات اتخاذ سياسة عامة تزيد الفوائد او عوائدها على كلفة تطبيقها .

2. الانموذج التدريجي الذي جاء به "سيندبولم"الذي وجه العديد من الانتقادات لانموذج الكلي الرشيد فجاء هذا النموذج لحل محله و يقوم هذا الانموذج على تجزئة المشكلة عند صناعة القرار لغرض التمكن من اختيار القرار ، ويتميز هذا الانموذج بتخفيض الصراعات و المحافظة على الاستقرار بدلا من اتباع سياسة جيدة قد تليها مصاعب جة .

1- موفق الحديد محمد ، مرجع سابق ، 121

1- اسيد عليوه ، عبد الكريم ابو الفتوح درويش ، مرجع سابق ، ص 46-48

2- فهمي الفهداوي ، مرجع سابق ، ص 125-142

3. انموذج الفحص المختلط : الذي جاء به اتزيوني وهذا النموذج يجمع بين الانموذجين السابقين

بحيث ان الكلي الرشيد يساعد على التغلب على التثوهات التدريجية عن مطريق النظرة العامة باكتشاف النظرة المستقبلية و التدريجي يقلل من الجوانب غير الواقعية ، يرى اتزيوني ان مرحلة الاعداد تتطلب اعتماد الانوذج الكلي الرشيد و مرحلة التنفيذ تتطلب اعتماد الانموذج الكلي الرشيد و مرحلة التنفيذ تتطلب تبني الانموذج التدريجي

4. انموذج الاختيار العام : يقوم هذا الانموذج على النظرة الجماعية عملي باتخاذ قرار جماعي

يعبر عن توجهات مجموعة من الافراد يسعون لتحقيق مصالحهم الذاتية ، ويقوم على منطلقين² :

أ. المنطلق الاول : يمثل الافتراض السلوكي للاختيار العام الذي يقوم على اسباب

اقتصادية اذ انه منهجية ذات طابع اقتصادي كفرض الضرائب مثلا .

ب. و المنطلق الثاني : و يمثل الافتراض العقلاني الاساسي للاختيار العام الذي يقوم

على ان الفرد عقلاني وتعظيم الفلسفة .

5. انموذج نظرية اللعبة : يختلف هذا النموذج عن مسلمة بديهية و هي انه من الصعب استيعاب

ثقافة الانسان و فهم ابعاد حياته ونمطها الا انه يمكن التعامل معه كلاعب كما لو ان الانسان ينخرط في دائرة اللعب مدى حياته اي اختيار الافراد كفاعلين اساسيين في اللعبة .

و علاقة هذا الانموذج سبيل اتخاذ القرار اننا نستشفها في ان هذا الانموذج يوضح في

حالات صناعة القرار في حالات الصراع او هو قدرة الاشخاص على التنبأ بما يفعله

بالاخرين و هذا يعني انه يمكن الفرق بين تلك اللعب الاستراتيجية و لعب الحظ التي تعتمد

على العشوائية في صناعتها

الفرع الثالث: نماذج صنع السياسة العامة من المنظور العملي .

قد تطرقنا لنماذج اتخاذ القرار لكنها كانت جوانب نظرية ، لا تمثل ماذا يحدث داخل عملية صنع السياسة العامة و فيما يلي ذكر لنماذج صنع السياسة العامة من ذلك المنظور العملي:¹

1. انموذج الجماعة²: ان صنع السياسة العامة ليس عملية تقوم على مؤسسات فقط و لا على طريق سير معلى و واضح المعالم بل ان العملية تتطلب بعض التفاوض و التحاور او اجراء مساومات بين القوى الفاعلة في المجتمع و نحن نقصد بشكل مباشر تلك الجماعات المصلحية التي يرتبط افرادها ذو المصالح المتشابهة مع بعضهم البعض بصورة رسمية او غير رسمية لغرض الضغط على الحكومة لتلبية مطالبهم . ان السياسة العامة محصلة لذلك الكفاح بين تلك الجماعات فهو اساس وضع السياسات اذ تصبح الحكومة مجبرة لتسيير السياسة العامة وفق لتواجها هذه الجماعات و ذلك لتعاضم درجة التأثير و اساليب الضغط .

2. انموذج النخبة : من بديهية مفادها ان المجتمع مقسم الى قسمين , قسم يمتلك القوة و قسم لا يمتلك القوة و القوة نعني بها اما المنصب او المال او غير ذلك من المواد التي تكسب صاحبها سلطة في القرار او المساهمة في صنعه اذن من يمتلك القوة متمثل في نخبة معينة ترى انها متميزة عن البقية , و على اثر ذلك فالسياسة العامة توجد كاداة لتكريس الثروة و النفوذ لصالح تلك القلة فهي لاتخدم الصالح العام و لا احتياجات المجتمع باي وجه كان.

3. انموذج المؤسسية : و نقصد بالمؤسسات تلك الاجهزة التابعة للسلطات الثلاث تنفيذية و تشريعية و قضائية و يختلف مدي التناسق و الانسجام او الفصل بينهم من دولة الى اخرى حسب نظام الحكم فيها , فالسياسات العامة تصدر من الجهات التي ذكرت فهي جهات رسمية دستورية مخولة بموجب القوانين تنظم القطاعات و العلاقات التي تقع ضمن اختصاصها . فهي تقع ضمن هياكل معروفة لدي العامة و كذلك تقع ضمن قواعد تنظم عملها و سيرورتها

1- عامر خيضر الكبيسي ، السياسات العامة مدخل لتطوير اداء الحكومات ، القاهرة: المنظومة العربية للتنمية

الادارية بحوث و دراسات ، 2008 ، ص 118

2- سعد علي حسن التميمي ، (السياسات العامة في ماليزيا: قراءة في اليات صنعها و تطبيقها)، ورقة مقدمة، ص4

4. **الانموذج النظري** : ان عملية صنع السياسة العامة لا تعتمد على الجانبي الفلسفي بل على كونها حصيلة تفاعل و عمليات معقد تحدث داخل النظام السياسي و قد قدم هذا النموذج دافيد ايستن و اللذي راي ان السياسة العامة هي عملية تتكون من مدخلات متمثلة بمطالب الافراد تدخل ضمن العلبة السوداء و تترجم الى مخرجات اما قبول او رفض او تاجيل او لامبالاة و تختتم هذه العملية بتغذية عكسية , و بالتالي عملية الصنع تترجم مدى قدرة النظام على التوفيق و تلبية حاجبات المجتمع مما يضمن استقراره و كينونته .

الفرع الرابع : الفواعل الرسميون و الغير رسميون في عملية صنع السياسة العامة .

ان عملية صنع السياسة العامة عملية معقدة و لذلك فهي تتارجح بين صانعين رسميين و غير رسميين و يختلف ذلك من بلد الى اخر حسب نظم الحكم في فالشمولي ليس كالديمقراطي .

سنذكر الصناع الرسميون اولا اللذين يتمتعون بسلطات دستورية و لا ينتظرون تفويضا من اي جهة¹ :

1. الصناع الرسميون : و يتمثلون في تلك الهيئات التي لا تخول و انما لها السلطة الفعلية في صنع السياسة العامة

(أ) المشرعون : و هي تلك السلطة التي يخولها الدستور قد تكون مكونت من غرفتين مثل ما هو شائع في اغلب الاقطار فلها الحق في التشريع و اعداد السياسات العامة و قد يكون الاعضاء منتخبين او معينين او خليطا بينهم و لهم صلاحيات كذلك في رفض القوانين و السياسات العامة و تختلف فعالية البرلمان من بلد الى اخر باختلاف الانظمة ففي بعض الدول العربية لا تتعدى وظيفته الاستشارة في بعض المسائل , و تكمن اهمية البرلمان في التشريع و ذلك ان في اغلب الدول في العالم اعضاء البرلمان

1- المرجع نفسه ، ص 93-105

منتخبون و ذلك يساعد في اقرار تلك السياسات التي تخدم الولاية الممثلة على حسب التمثيل السكاني عادات و تقاليد تلك المنطقة كذلك

(ب) المنفذون : و تشمل الوزارات في الدولة و ما يتبعها من مؤسسات للقطاع العام و الخاص و ادرات محلية على مستوى الاقاليم و المحافظات , يبرز دور المنفذون في صنع السياسات الخارجية و لهم دور هام في نظم الدول النامية يبحث ان المشرع فيها اما عرضت للتضييق او عدم الكفاءة او اقتصار وظيفته على الاستشارة فقط . و بكم خبرة و المسؤولية في تنفيذ السياسات العامة تكون اقدر على معرفة الخلل من خلال عملية التقييم و هذا ما يساعد في عملية الصنع لاحقا .

(ج) السلطة القضائية و المحاكم الدستورية العليا : و دور هؤلاء مميز في عملية الصنع كذلك اذ ان القضاء يستطيع ان يلغي التشريعات , او يفسر النصوص و يقوم بتاويلها و اقتراح التعديل عليها اما بالنسبة للمحكمة العليا فيبرز دورها في عملية المراجعة التمثلة في النظر في دعاوى المرفوعة حول شرعية او عدم شرعية ما تصدره الحكومة .

(د) الاجهزة الادارية¹ : على اختلاف النظم الادارية في الدول من حيث التعقيد و الضخامة و درجة الاشراف و الاستقلالية فللجهاز البيروقراطي دور هام في صنع السياسة العامة و ان كانت وظيفته ثانوية الى انه من الفاعلين البارزين في عملي الصنع في دول جمة و نقصد بذلك الدول النامية فهو يتدخل في مناقشة و صياغة السياسات بل انه قادر على اعاقه مسار بعض السياسات العامة .

2. الصناع الغير رسميون : ان هذه الجهات يتارجح دورها بن الثبات و عدمه بين القوة و الضعف و الاختلاف قائم باختلاف الانظمة السياسية و سنذكر من بين هذه الجهات :

(أ) الاحزاب السياسية : ان دور الاحزاب يكرس بشكل واسع في الدول الديمقراطية التي تتمتع بالتعددية الحزبية فيكون شبه تنافس بين الاحزاب على الساحة للمشاركة في صنع

1- جيمس اندرسون ، مرجع سابق ، ص 60

السياسات العامة من خلال برامجها و توجهاتها فهي تسعى للوصول الى السلطة من ثم العمل على سريان تلك البرامج , و تبرز الوضيفة كذلك في المعارضة او ما تسمى حكومة الظل فدورها بارز في عرقلة بعض السياسات العامة و سريانها . لا ريب ان الاحزاب و و ضيفتها في الصنع تختلف من بلد الى اخر .

(ب) جماعات الضغط : و هي عبارة عن تنظيمات غير حكومية تعمل علنا و لها غطاء قانوني , و قد تكون مهنية التوجه بتقيق مزايا متعلقة باعضائها كمثلا النقابات العمالية , و قد تكون ذات توجه انساني كالمندادات بحماية حقوق الانسان او الحد من الحروب , و قد تكون ذات طابع سياسي تسعى للتاثير على اعضاء السلطة التشريعية مثل اللوبي الصهيوني في امريكا و و قد توكن غير سياسة حيث تهتم بحماية المستهلك و تكون جل ضغوطها موجهة نحو الشركات المنتجة للسلع الاستهلاكية .

و دور هذه الجماعات يبرز في انها تستخدم مجموعة من الاساليب للتاثير في من يصنع السياسة العامة من خلال الاغراء او المساومة او الاقناع او استخدامها لوسائل الاعلام و التكنولوجيا لاسماع اصواتها للضغط على صانع السياسات العامة .

(ج) المواطن : ان للفرد دور هام في التاثير في صنع السياسة العامة لكن هذا يكون بصيغة غير مباشرة فالعديد من السياسات الحكومية تستند في مسلكها الافكار الفردية في الدولة الواحدة قد يكون ذلك من قبل مختصين او اكاديميين او سياسيين فمثلا فكرة احتواء الشيوعية كانت بفضل مساهمات فرد يتمتع بماهلات اكاديمية و الذي هو جورج كينان فقد افادت اراءه السياسة الخارجية الامريكية و من ثم فلا يمك اغفال دور الفرد في صنع السياسة العامة وان كان غير رسميا لكن يجدر الاشارة الى ان مشاركة الفرد تختلف من مكان الى اخر و ذلك يرجع الى نظم الحكم و البيئة الاجتماعية من عادات و تقاليد تكرس الوعي و روح المسؤولية لدى الافراد في المشاركة بارائهم في دعم السلطة .

المطلب الرابع : عملية تنفيذ السياسة العامة

ان التنفيذ هو تلك العملية التي تجعل من الاهداف المرغوب تحقيقها مكرسة على الواقع اي انه الحلقة التي تلي عملية الصنع مباشرة فهي التي يقرر فيها مدى نجاح او فشل السياسة العامة التي صنعت¹.

الفرع الاول : منفذوا السياسة العامة :

يتمثل منفذوا السياسة العامة بالاجهزة الادارية صراحة فهذا الاخير يتولى نظام اداريا معيننا بالعمل على تنفيذ توجهات و قرارات السياسة العامة و تنظيم احوال العباد بما يلبي حاجياتهم اليومية لكن بالاضافة الى الاجهزة الادارية هناك جهات لها تاثير مباشر او غير مباشر في عملية التنفيذ و نذكر منها²:

1. المشرعون :

كمثرين على التنفيذ الاداري وضاعطين على السياسة العامة يمكنهم تحديد مساراتها و مبرراتها حيث كلما كانت القوانين و اللوائح المصادق عليها تفصيلية تقلصت بذلك صلاحيات الادارة ، كالتدوين التحريري للوائح و القيود على صرف المبالغ المخصصة له، كذلك في ما يخص اللجان الفرعية و التخصصية التابعة للسلطة التشريعية التي تراجع اللوائح و العمل الاجرائي في طريقها لتطبيقها لها . ايضا الاعتمادات المالية السنوية و مساعي الادارة العامة في التنظيم لن يقوم الى بموافقة السلطة التشريعية و كذلك تتوزع ادوار المؤسسة التشريعية عبر اربعة مراحل الاختصاص السياسي و التشريعي و و المالي والرقابي³.

1- فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق، ص 173

2- المرجع نفسه ، ص 274-277

3- نجوى ابراهيم، تحليل دور المؤسسة التشريعية في صنع السياسة العامة (تحليل السياسة العامة في الوطن العربي)، جامعة القاهرة: مركز الدراسات و استشارات الادارة العامة، ص267

2. القضاء و المحكمات :

يتمثل تأثيرها في كل من التحقيقات و تطبيق اللوائح القانونية و الاستماع للشهادات التي تقوم بها الوحدات و الدوائر الادارية ، التي هدفها الرئيسي الكشف عن التلاعبات و الانحرافات و التجاوزات ممثلا منصب الرقيب الحكومي و الاداري و الذي يسيطر بالقانون على الادارات البيروقراطية الحكومية .

3. مجموعات الضغط:

و هي كما اشرنا تلك الجماعات التي تمارس الضغط على الصانعين في بادئ الامر و تمارس كذلك ذلك الضغط على المنفذين و يبرز ذلك من خلال المشاركة المباشرة في الادارة, في تلك العلاقات التي تجمع الجماعات المصلحية مع شركائهم الاداريين و غالبا ما يكون هناك تجاوزات من طرف الاداريين في تنفيذ الخطط و الاهداف التي صنعت مسبقا و ذلك لدعم توجهات الجماعات الضاغطة

4. وسائل الاعلام :

يمكنها ان تثر ايجابيا بجعل المنفذ مطمئنا لاساليبه عملية كانت او تنفيذية ببث تقارير مزيفة و نشر معلومات مضخمة حول انجازات البرامج الادارية . و تستطيع وسائل الاعلام خاصة الصحافة باعطاء انذار مبكر حول الصعوبات بطريقة تجعل المنفذ يراجع برامجه و يخفي الصعوبات . ويمكنها تشييد الانجاز التشريعي للحصول على الدعم الذي تتطلبه البرامج التنفيذية ، كما يمكنها تعقيد عملية تنفيذ السياسة العامة.

5. الوسطاء :

هم موظفون من الدولة او محليين الذين يلعبون دور الممثل الرسمي في التنفيذ ، و يخدمونه بطريقتهم الخاصة , وهم الجهات التي فوضت لها صلاحيات معينة في عملية التنفيذ اي من قبل الحكومة او الادارة المركزية للوسطاء المحليين مثلا لتحقيق الاهداف المجمع عليها.

الفرع الثاني: عناصر تنفيذ السياسة العامة

و تتمثل في جوانب عديدة من ابرزها¹:

- التنظيم : يكون بتحديد الوحدة التنظيمية التي تنفذ السياسة العامة او هيكلتها و وضع اقسامها ان لم تكن توجد و وضع ما تستلزمه من طاقات بشرية و كذلك ضح لائحة تنظيمية تبين مسؤولياتها و صلاحياتها و كذا علاقاتها بالجهات مركزية كانت ام محلية .
- التفسير و التوضيح : لكون السياسات العامة مصاغة بلغات غامضة و نصوص لغوية قانونية تحتمل تباين طرق فهم مدلولها من قبل الاطراف المنفذة ، و جب كسر ذلك الغموض بتوضيح واف لمعانيها و مدلولاتها . و طلك بتنظيم لقائات او اصدار دليل علمي او حتى مرشد تفسيري .
- التطبيق و الممارسة : يبدا التطبيق الفعلي العلمي للسياسة العامة بتوزيع المهام و بيان الخطوات العملية و كيفية اىصال الخدمة او تطبيق النص باسيفاء الرسوم و ووضع مراحل زمنية للمستفيدين او المتضررين. و يتطلب ذلك اصدار نماذج و استثمارات او استعمال سجلات او تصميم برامج يمكن الوصول عليها عبر الانترنت .
- الادارة الالكترونية : تتم الاستعانة بالحواسيب خاصة البرمجيات و البريد الالكتروني لايصال خدمات او تطبيقات لسياسات و لمتابعت تنفيذها، او لايصال شكاوى و غير ذلك من الامور المشابهة .

الفرع الثالث: معوقات السياسة العامة

فكل سياسة عامة الا و تواجه مجموعات من المشكلات و العوائق و لعل مهمة محلل السياسة العامة من الاهمية بما كان في ايجاد تلاؤم بين مشكلات التنفيذ و البيئة الخارجية و الداخلية¹ . و هذه المعوقات يتم التحسب اليها او ذكرها من قبل منفذوا هذه السياسة نذكر من اهمها²:

1- عامر خيضر الكبيسي ، مرجع سابق ، ص 159-161

2- جهاد عودة ، دور محلل السياسة العامة في صناعة القرارات الاستراتيجية (تحليل السياسات العامة في الوطن العربي)، جامعة القاهرة: مركز الدراسات و استشارات الادارة العامة ، ص 120

3- عامر خيضر الكبيسي ، مرجع سابق ، ص 163-165

1. الانسجام الواقع بين نظم السياسة والادارية جراء التغيرات الديمقراطية الجذرية او الانقلابات العسكرية .
2. نقص في كفاء القوى البشرية المؤهلة التي هي المنفذ للسياسات العامة .
3. غياب واقعية السياسات العامة المتخذة كونها لا تراعي المحددات المالية ، او المتغيرات الاجتماعية و القيمةية .
4. مشكلة الوقت ، ككونه غير كافي او ملائم لتنفيذ السياسة العامة .
5. الاجواء النفسية و البيئة و المجتمعية الرديئة جراء التقليل من اهمية حملات التوعية و التعبئة لاحداث التغيير التي تدعوا له السياسات العامة مؤديا الى المقومة او عدم الاستجابة لتنفيذها .
6. عدم الاحتفال بالنجاحات المحققة او النتائج الاولية الذي يترتب عنه موجه من الاحباط و ضعف الحماس من قبل الجهات المنفذة او المستفيدة .
7. ضعف او غياب التنسيق بين الجهات المعنية بالتنفيذ ، مما يسبب جهل بعض الاطراف خطط الطرف الاخر او الانجازات او العقبات التي تواجه كلا منها مترتبا عنه افلات بعض الجهات من تنفيذها .
8. الاهتمام و التركيز المفرط على الاجراءات و الشكليات او الوسائل المستخدمة في التنفيذ مترتبا عنه اهمال الجهد و الوقت المخصص للعمليات و الاهداف و الغايات المراد تنفيذها .
9. تعرض خطوات و عمليات تنفيذ السياسة العامة للصراع و التسييس بين الافراد او الوحدات المعنية بالتنفيذ .
10. خطر الفساد الاداري و المالي من اغواء او اغراء او ابتزاز او تهديد من قبل العناصر الفاعلة .

المطلب الخامس : عملية تقويم السياسة العامة

ان عملية التقويم يشار عليها كعملية اخيرة في سيرورة السياسة العامة فتارة تعرف كانها تعريف بالبرنامج القائم و قدرته على تحقيق الاهداف او هي ذلك التحليل المنتظم لمخرجات النظام السياسي¹، فهو عموما ذلك النشاط العلمي الذس يقوم على تقييم السياسة العامة المنفذة و اثارها ، لكن يجدر الاشارة الى ان التقويم كلمة اشمل من التقييم فالتقويم هو ان اعرف اين هو الخلل و ان احاول اصلاحه².

الفرع الاول : مقوموا السياسة العامة

ان عملية تقويم السياسة عملية ذات اهمية بالنسبة للسياسة العامة ككل و لذلك تعدد الموكلين بعملية التقويم ، اذ تمد هذه الجهات الخبراء بالمعلومات اللازمة عن حالات الفشل و النجاح للسياسات المتبعة التي خلت و هنا في هذه المرحلة التي تعتبر عملية خطيرة و محورية و لذلك فدول التي تتبع منحى الرشادة و العقلانية في صياغة سياساتها لا تفوت هذه الفرصة في التطلع الى سياسات افضل .

و من بين الجهات سنذكر ان هنات تقويما من قبل جهات معينة¹:

1. التقويم من قبل صانعي السياسة العامة: يبرز ذلك من خلال التغذية الرجعية و هي عملية متمثلت في مدى قبول العامة لتلك السياسات العامة التي تم صنعها و عليه فصانعي السياسة العامة ياخذون بمحمل الجد تلك الاراء التي تركز على اساس القبول او الرفض، بمعنى اخر يصبح العامة معيارا لمدى نجاح تلك السياسات او فشلها و يتمثل ذلك من خلال دعم الناخبين للمنتخبين في البرلمان اي ان تلك السياسات التي تم صنعها من قبل البرلمان حضيت برضى

1- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق ، ص 310

2- سلوى الشعراوي جمعة ، مداخلة مقدمة حول : تحليل السياسات العامة في القرن الواحد و العشرين (تحليل السياسة العامة في الوطن العربي) ، ص 53

1- فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق ، ص 315-318

- العامه و بذلك يحرص البرلمانين و كما هو الحال بالنسبة للحكومة يحاولون الحفاظ على مناصبهم و بالتالي ترجمت تلك الاراء الى سياسات علاجية للسياسات المتخذة مسبقا او الاتيان بسياسات بديلة.
2. التقويم من قبل منفدي السياسة العامة: يتمثل تقويم المنفدين في تلك العملية التي تادي بهم الى كسب التاييد من قبل صناع السياسة العامة و تتمثل تلك العملية في و سائل عديدة كاعطاء صورة لامة ان تلك السياسات التي تم صنعها نفذت على اكمل وجه و تدخل في هذه العملية كذلك تلك الجماعات الماثرة التي تعطي جانب الرضا عن السياسات المنفذة ، و يبديوا ان عملية التقويم من قبل المنفذين تنطلق من الحفاظ على المراكز.
3. التقويم من قبل المتخصصين: و يتمثلون في افراد يعملون في الاجهزة الادارية المنظمات التنفيذية از مجموعة اشخاص يتقاضون دخلا في تقويم السياسة العامة ، و يجدر الاشارة الى ان هذا العمل يكون رسميا ، و يتمتع هؤلاء بخبرة و مهارة كونهم يتعاملون بموضوعية و منهجية و فنية و تقنية بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق نتائج صادقة و عملية .
4. التقويم من قبل المنظمات و الهيئات الدولية: قد تكون عملية التقويم خارج حدود الدول، و ذلك بتدخل هيئات و منظمات في عملية التقويم و يبرز ذلك في متابعة هذه المنظمات كمثلا صندوق النقد الدولي عن اتباع الدول لسياسات قد تعهدت بها مسبقا و ذلك من خلال المعاهدات المبرمة او تقديمها لاحصائات عن الفساد و الشفافية مثلا هذا كله قد يغير سياسات الدول في المستقبل.

الفرع الثاني: خطوات تقويم السياسة العامة

ان بذكرنا لخطوات تقويم السياسة العامة لا نجزم اختلافها من هيئة الى اخرى و من دولة الى اخرى باختلاف التوجهات و الانظمة و عملية التقويم كما ذكرنا لها خطوات عموما تتمثل في¹:

1. ترجمة الاهداف العامة و جمع البيانات عنها بالملاحظة و القياس

1- عامر خضير الكبيسي ، مرجع سابق ، ص 187

2. تحديد الجهات المشاركة في عملية التقويم و الجهات التي تدعم السياسة العامة المتخذة و المعارضة لها و المستفيدون و المتضررون من نتائجها .
3. جمع البيانات و الاحصائات من استطلاعات للرأي او اجراء البحوث و المقارانات بين القطاعات في الدولة اول الدول فالبيانات تمثل عاملا ضروريا في معرفة الخلل او الاستفادة من تلك البيانات التي تساعد على معالجته.
4. استخلاص النتائج التي توضح الاثار و التغييرات التي حدثت على ارض الواقع جراء السياسات العامة المنفذة و مدى مطابقتها مع الاهداف المخطط لها .
5. اعداد مقترحات و توصيات اما بالابقا على السياسة العامة او تعديلها او توسيع نطاقها او وقف تنفيذها .

المبحث الثاني : السياسة التعليمية تدقيق مفاهيمي

قد اتضح ان السياسة العامة هي ذلك الكل الذي يشمل العديد من القطاعات في الدولة اذن فالقطاع التعليمي هو من اولويات الكبرى للدول و لذلك هرعت الدول الى الاهتمام بهذا القطا بجدية و رشادة و جندت له كوادرا و اغلفة مالية لتنهض به , مما اعطى نتاجا باهرا و هذا يعود لعامل مهم و هو السياسة التعليمية القائمة على المناهج العلمية. فالتعليم هو مقياس للرشادة و معيار للقوة في النظام الدولي الجديد و عليه سنتطرق الى مجموعة من النقاط حول السياسة التعليمية من مفاهيم و خصائص و اهمية و غير ذلك من النقاط التي تعطينا فكرة حول السياسة التعليمية .

الفرع الاول: مفهوم السياسة

قبل الولوج في مفهوم السياسة التعليمية و التعريف بها او لا سنتكلم عن السياسة و مفهومها.

فعلم السياسة كباقي العلوم الاجتماعية من الصعب تجميعه ضمن مفهوم واحد مجمع عليه من طرف جميع الدراسين و المفكرين وذلك اما لاختلاف في الروى و التوجهات او ما استدعته الضرورة لمسايرة الواقع .

و السياسة لغة من إن كلمة سياسة هي المصدر الصريح للفعل ساس ، يسوس . ومعناها في اللغة : ساس الناس سياسة . أي تولى رياستهم وقيادتهم . و ساس الأمور . أي دبرها و قام بإصلاحها . فهو سائس ، وجمعه ساسة و سؤاس¹

والسياسة هي ذلك النشاط الاجتماعي الذي ينظم الحياة العامة و هو فريد من نوعه , فهو ينظم الامن و يقيم التوازن و الوفاق من خلال القوة الشرعية و السيادة بين الافراد و الجماعات المتنافسة و المتصارعة في وحدة الحكم المستقلة على اساس علاقات القوة , و الذي يحدد اوجه المشاركة في السلطة بنسبة الاسهام و الاهمية في تحقيق الحفاظ على النظام الاجتماعي و سير العمل² .

و في تعريف اخر فهي حركة لفاعل ما في المستقبل , تحدد اختياراته بما يتيح يحقق اهدافا معينة و نتائج مرغوب فيها, و هي معيارية و تتضمن احكاما قيمية³ .

1- ابن المنظور، لسان العرب-المجلد السادس، بيروت: دار الصار،1990، ط 3، ص 108

2- عبد الوهاب الكيالي و اخرون ، موسوعة السياسة-الجزء الثالث ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1993، ط 3 ، ص 362-363

3- Gaziel haime , The emergence of compressive middle school in france (educational policy making in centralized system) , comparative educationl , vol 25 , no.1 , 1989 , p 30

و عليه فاننا نستشف من تلك التعاريف السابقة ان السياسة مرتبطة بالمجتمع في حيث انها نشاط اجتماعي ينظم الحياة العامة و في نقطة اخرى و هي ان السياسة هي ذلك البرنامج المستقبلي الساعي الى تحقيق اهداف معينة.

الفرع الثاني: السياسة التعليمية

بعد التطرق لمفهوم السياسة بشكل عام انجلى ذلك الغموض ، فما يلي هو تعريف بالسياسة التعليمية فالسياسة التعليمية تعني : هي مجموعة من المبادئ و الاتجاهات العامة التي تحدها السلطات التعليمية لتوجيه العمل بالاجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ قراراته¹ و في تعريف غير الاول باعتبار الاول له صبغة حكومية لانه يذكر السلطات ، فيقول محمد الهادي عفيفي بانها الاختيارات الاساسية، التي يصنعها المجتمع عن طريق افراده و اجهزته ، والتي تسندها الدولة وتلتزم بها ومن ثم تكون الاطار العام الذي يوجه العمل الاداري و الفني في النظام التعليمي² قد لمسنا تغير في المعنى بين الاول و الثاني فهذا الاخير يرى ان المجتمع هو صانع تلك السياسة التعليمية عن طريق الافراد او الاجهزة كالمجتمع المدني مثلا و الدولة تلتزم بتلك الاختيارات و تهذبها و الدولة الوجه للجهاز الاداري و الفني في النظام التعليمي³.

وفي تعريف اخر: ان الدولة بتخصيصها لمجموعة ن المواد و تحديدها للتوجهات ، لا يقتصر دورها على توفير الممتلكات و الخدمات و انما تتجاوز ذلك الى الاستجابة الى الطلب المغبر عنه من قبل مكونات التشكيلة الاجتماعية و التحديد العام لانشطتها و من خلال محتويات هذه السياسة و الغايات التي تقوم لتحقيقها فان الدولة تعين و تشرك بشكل مباشر او غير مباشر الجماعات المعنية بالاضافة الى المنظمات التي لها دور في هذا المجال.

1- عبد الجواد بكر، السياسات التعليمية و صنع القرار، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2003، ص4
2- محمد الهادي عفيفي ، في اصول التربية الاصول الفلسفية للتربية ، القاهرة : المكتبة الانجلو المصرية، ص 55
3- عبد الحميد بن عبد المجيد ، نظام التعليم و سياسته، القاهرة: ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 2003، ص186

اذن للدولة دور هام في صنع السياسة التعليمية لكن هذا لا يكون مستقلا عن البيئتين الداخلية و الخارجية و فيما يلي تعريف اخر مختلف بعض الشيء فيقول الميداني انها المواد الدستورية العامة للتعليم ، و هي التي تبين الاسس العامة التي يقوم عليها التخطيط لانشاء مؤسساته ، و تبين اهداف العملية التعليمية و تحدد مقاصدها سواء كانت هذه المواد مكتوبة معلنة بقرارات او مراسيم او غير مكتوبة و لا معلنة الا انها ملاحظة ذهنا لدى المشرفين على مؤسسات التعليم والنشئية لها و الموجهين لمسيرتها¹ لقد كان هذا التعريف عموما نابعا من توجه قانوني محض اذ ان الدستور هو الذي يحدد نوع السياسة التعليمية و عمل الجهاز التعليمي عامة و في نفس هذا التوجه القانوني نجد تعريفا اخر مجموعة القواعد و المبادئ العامة التي تضعها الدولة لتنظيم و توجيه التعليم فيها بما يخدم اهدافها العامة و مصلحتها الوطنية التعريف قريب من سابقه نوعا ما اذ ان كلاهما يرى بان السياسة التعليمية هي مجموعة قوانين توجه و تنظم². على غرار ما سبق نجد تعريف اخر ذو توجه ديني نعتمد ما جائت به وثيقة سياسة التعليم السعودية فنرى ان السياسة التعليمية هي خطوط عامة تقوم على التربية و التعليم اداءا للواجب في تعرف الفرد بربه و دينه و اقامته سلوكه على شرعه و تلبية لحاجيات المجتمع و تحقيقا لاهداف الامة يتبرئ للدارس مدى اخلاقية هذا التعريف اذا يفهم منه ان سياسة التعليم هي سلوك اخلاقي ديني بالدرجة الاولى³.

و ايضا في هذا السياق يرى سعيد اسماعيل علي بانها مجموعة الاهداف و المبادئ الشاملة التي ينبغي ان تكون محورا لحركة الفعل في مجال التعليم بوصفها سياسة وزارة على مدى زمن معين يتيح امكانية تحقيق تلك الاهداف في حدود ما تضمنته من مبادئ قد حصر

1- عبد الرحمان الميداني، (السياسة التعليمية)، مجلة المعلم، ع 42، 1992، ص 12-14

2- عبد الجواد بكر ، مرجع سابق ، ص 4

3- سارة بنت عبد الله المنقاش، (دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية و مقترحات تطويرها)،

مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية و الدراسات الاسلامية ، 2006، ص 5

هذا التعريف السياسة التعليمية ضمن زمن معين و مجموعة مبادئ تتغير بمرور الزمن او بتحقيق تلك الاهداف⁴.

وهي كذلك مجموعة من المبادئ و القرارات تستمد من نظام محدد للقيم بمستويات مختلفة ، وقد تستمد على شكل و ثقة مكتوبة و قد تكون غير ذلك بيد انه لكل دولة قيمها و مبادئها¹ و لذلك نجد اختلافا ما بين الدول و استحالة التشابه الى في الدول التي تحمل نفس القيم والمبادئ نقصد بذلك العالم العربي اصف الى ذلك ان تغير السياسة المتبعة من وقت الى اخر قد يخل بالمنظومة التربوية . و كما سبق الذكر فانه من الصعوبة الاتفاق على تعريف واحد مجمع عليه الا اننا لمسنا عدم اتفاق واضح وذلك لتوجهات المختلفة القانونية و الواسية و الدينية و الاديولوجية و مبادئ الدول و من خلال ماسبق فاننا مع التعريف التالي لقرب معناه وذكره لبعض العناصر التي تقدم بتعريف السياسة التعليمية عموما اذ هي الاطار العام للنظام التعليمي و مؤسساته المختلفة و اللذي يوضح العلاقة بين ما تحتاجه البلاد و ما ينبغي به المؤسسات التعليمية و من خلال ذلك يمكن تقييم عمل تلك المؤسسات و يصاغ ذلك الاطار بواسطة مشاركة بعض افراد المجتمع و ادارات مختصة اذن فالسياسة التعليمية هي سبيل اشتغال النظام التعليمي و ديمومته و فشله او نجاح مرهون بتلك السياسة المتبعة فقد اتضح مدى اهمية السياسة التعليمية كذلك هناك علاقة بين الدولة و تلك المؤسسات فلا جدال في ان افراد المجتمع لهم دور هام في المساهمة في صنع ذلك الاطار غير اننا لا نقصي دور الادارة المختصة نقصد بذلك الادارة التعليمية لها دوران همان في تنفيذ و صنع السياسة التعليمية.

1- سعيد اسماعيل علي، (السياسة التعليمية للعمل التربوي) ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تربية الغد في العالم

العربي، جامعة الامارات العربية المتحدة، 1995، ص4

2- نادية جمال الدين ، (منهجية تقويم السياسة التعليمية في منهجية تقويم العلوم الاجتماعية في مصر)، ورقة مقدمة

لاعمال الندوة الاولى لبرنامج 13-15، القاهرة: مركز الدراسات للبحوث الاجتماعية و الجنائية، 1988، ص144

3- عبد الحميد عبد المجيد، مرجع سابق ، ص 169

الفرع الثالث: العلاقة بين التعليم و السياسة

لا جدال في ان التربية و السياسة و جهان لعملة واحدة فيقول لينين في هذا ان التربية التي لا تتصل بالسياسة تعد اكلوبة و نفاقا . ان نعلم يقينا ومن خلال التراكمات التاريخية عبر العصور انه كانت السياسة متصلة الى حد كبير بالتعليم و قد كساها المفكرون الاوائل اليونانيين كأفلاطون و سقراط و ارسطو بالغ الاهمية و مرورا باعلام الفكر الاسلامي كابن رشد و الفرابي و الفرابي في كتابه التربية السياسية و ابن خلدون و التربية المسيحية كانت نابعة من توجه كنيسي ديني لفرض سيطرتها من ما جعل التربية مسيحية الى حد كبير فنرى ان البروتستانتية كانت في المانيا و انجلترا و امريكا دون غيرها ، و الارتدوكسية في روسيا و صربيا و اليونان و الكاثوليكية في فرنسا و ايطاليا و اسبانيا و عرفت هذه المذاهب صراعات في ما بينها و قد كان ذلك راجعا الى توجه سياسي بالدرجة الاولى و بعد ذلك الثورة الفرنسية التي اضفت على التعليم صبغة سياسية قومية تتسم بالولاء للجمهورية وكان ذلك عن طريق اول مدرسة سميت نورمال وكان ذلك سنة 1795 ثم رقتها في 1810 عموما فقد كانت هذه المدارس تضم جنود المخلصين يبشرون في تدريسهم بمبادئ الثورة وكلا من النازية و الفاشية التي ارسدت مبادئها في رحم الكينونة التعليمية من التحية الرومانية حتى اخر مبدئ من مبادئها و الشيوعية كذلك فقد ظهرت ايدولوجية كل من ماركس و لينين و تشريت بها امم عدة حتى خارج الامة السوفياتية كالصين (ماو تسي تونغ) – الفيتنام (هوتشي منه) – كوبا (فيدال كاسترو)¹

فالكتاب الاحمر لـ لاو تسي تونغ و الميثاق القومي لجمال عبد الناصر و الكتاب الاخضر لمعمر القذافي كانت كتب ايدولوجية درست في المدارس و جند لها دعاة و مدرسون و رفعو لها شعارات و اناشيد فالتعليم في اغلب الاحيان كان عقيدة و ايدولوجية في المقام الاول و استحالة التعليم ان يكون محايدا تماما و تبرز علاقة بالتعليم في تاتر هذا الاخير كذلك بالسياسة هن طريق الادارة التعليمية على القومي او الاقليمي او المحلي وما يطلق عليه بالهيكل التنظيمية ويحددها السياسيون فهم يصفون و يرسون الرؤى و التوجهات التي

1-قمبر محمود ، بانوراما الاصول العامة للتربية، قطر: دار الثقافة، ص 20

يرونها و التي تشبثوا بها في توينهم الاداري و هنا تبرز مدى سيطرة السلطة على التعليم اصوات ترى انه يجب استقلال السياسة التعليمية و جوانبها التنظيمية¹.

كذلك يبرز اثر السياسة في التعليم في ان السلطة هي التي تحدد نوع التعليم و الزاميته و الحرية في التغيير او المشاركة² او اشتراط ان تكون التكلفة في متناول الفقراء و ازالة القرارات الاجتماعية بتربية المواطن سياسيا في مراحلها الاولى باستخدام المناهج الدراسية و الانشطة التربوية و الندوات و غير ذلك³.

وفي غرار ذلك فالتربية الدور الكبير في التأثير بالسياسة اذ يبرز في ان هذا القطاع يعين الدولة في توفير ما يضلح عليه ذلك الثروة البشرية فلكل مجتمع حاجياته و انشغالاته و لا سبيل لتنمية فعالة توفير كوادر قادرة على القيام بالبلاد و واقع العباد و هنا تبرز اهمية التعليم في انه يزود المجتمع بتلك المادة و تتحمل هذا عبئ تلك العملية التعليمية و الادارية التي تحتاج اليها عمليتي الانتاج و النمو التكنولوجي⁴

و نقطة اخرى التعليم الموحد في الدولة الواحدة يحفظ تلك اللحمة الاجتماعية و الوحدة بين افراد المجتمع في تلك الدولة فهذه الوحدة في التعليم و التعلم كذلك تدعوا الى مد التفاه و التعاون بين الطبقات.

1- سعيد اسماعيل علي ، الاصول السياسية للتربية، القاهرة: عالم الكتب، 1997، ص415

2- احمد عبد الله واخرون، التعليم و مستقبل المجتمع المدني، الاسكندرية: مركز الجزويت الثقافي، ص209

3- فوزي الشربين و عفت الطنطاوي، مداخل علمية في تطوير المناهج العلمية على ضوء تحديات القرن 21، القاهرة: المكتبة الانجلو المصرية، ص277

4- مجدي عبد العزيز ابراهيم، تطور التعليم في عصر العولمة ، القاهرة: المكتبة الانجلو المصرية ، 2000، ص22

المطلب الثاني: اهداف السياسة التعليمية

من الواضح ان لكل سياسة متبعة في اي مجال من المجالات اهداف يسمى اليها وعليها تقوم السياسات في الاصل و فشل الوصول الى هذه الاهداف يهدم تلك السياسات بل يجعل العمل بها مجرد وهم ابعد من الحقيقة و الواقع جملة و تفصيلا وتختلف اهداف السياسة العامة من دولة الى اخرى و ذلك للتنوع الثقافي في المجتمعات من عادات و تقاليد و غير ذلك من المكونات التي تكون هوية البلد و تحديدي الاهداف هو ذو اهمية بالنسبة للسياسة التعليمية و خاصة في عملية التنفيذ و كذلك فانه يجب ان تكون ممددة و واضحة.

الفرع الاول: التعريف بالهدف التعليمي

هناك تعريفات عديدة تعرف الهدف التعليمي فيقول البعض :

ان الهدف اولا هو عبارة عن نتيجة متوقعة في الذهن يتركز على تحقيقها الفعل الارادي¹ و في تعريف اخر ان الهدف هو عبارة عن نهاية هملية تون لهذه الاخيرة بداية و يربط ما بين البداية و النهاية خطوات مترابطة تتلوا الواحدة منها تتلوا الواحدة منها الاخرى في ترتيب يؤدي الى تحقيق الغاية²

امما بالنسبة للهدف التربوي : فهو الغاية التي تسعى التربية للوصول اليها مستخدمة في ذلك جميع الوسائل و الامكانيات المثاقفة و الاهداف التربوية تكون مستوحات عن فلسفات تربوية مستوحات عن النظريات الفلسفية الاجتماعية و السياسية تشكل اهداف محددة³ اذن فالاهداف تكون عفوية او تحدث من تلقاء العمل بل هي بنود قد مرت قبل التفكير حتى في

1- روزنتال واخرون، الموسوعة الفلسفية ، ترجمة: كرم ، بيروت: دار الطليعة ، ط5، 1985، ص32

2- محمد لبيب النجيحي ، مقدمة في الفلسفة التربوية، مصر: دار النهضة العربية ، ط1، ص131

3- عبد الرحمان تيشوري، الاهداف التربوية و الادارة التربوية في سورية و الموطن العربي ، الحوار المتمدن العدد

صنع السياسة التعليمية مجالا و الهدف من الناحية النفسية اذ لها اهمية اذ ان السياسة الناجحة تنبثق من ذلك الشعور لدى جميع الاطراف بان ما يقومون به هو الافضل و الانجح فالهدف في هذه الوثيقة هو مايشبع الدافع و اليه يتجه السلوك و يون عادة شيئا خارجيا¹

الفرع الثاني : وضع اهداف السياسة التعليمية

قد سبق و تطرقنا الى تعريف الهدف التعليمي عموما و سياسي خصوصا و قد تبين لنا المعنى و من بين تلك الاهداف التي تنتمي لها كل سياسة تعليمية منبثقة نذكرها كالتالي ، لكن و قبل ذكرها يجب التذكير ان الدول تختلف في هذه الاهداف حسب توجهاتها و بيئتها و حسب قوتها على الصعيدين الداخلي و الخارجي و سنذكر التالي² :

- (1) اخذ السياسة العامة بعين الاعتبار اذ تعتبر السياسة التعليمية جزء من الكل الضروري هو السياسة العامة للدولة و بالتالي لا تنفصل عنها بل تاتر و تتاثر بها فاعداد القوى البشرية يتطلب تعليما و تدريبا و هذا عنه جد هام في بناء السياسة العامة للدولة و التخطيط لها و هي اساس و ضع خطط لتنمية الاق و الاج التي تنتمي لها الدولة.
- (2) تحقيق تكامل بين الاهداف الاخرى لنشاطات الختلفة و الاهداف التربوية وهذا الهدف ضروري لامن سير الجهود التربوية و جهود الانشطة الاخرى من زراعية و صناعية و غير ذلك .
- (3) ترابط الاهداف التربوية و الاهداف الاخرى الاعامة في الدولة و التي تتعلق بالنشاطات الاق و الاج و العمرانيو الثقافية و تنسجم معها اتمان تحقيق الهدف النهائي للسياسة العامة للدولة.

1- محمود السيد ابو الفيل ، معجم علم النفس ، مصر: دار النهضة العربية، ط1، ص431

2- عبد الحميد عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص180-182

- (4) توفير مدونة كافية في تحديد الاهداف و تعديلها حسب ما تقتضي المصلحة العامة المحلفة للدولة على شكل خطط و نوقة من قطاعات اخرى.
- (5) تقديم فكرة واضحة عن الانسان بتحديد تلك الاهداف التي لها مسيقة روحية و فلسفية و هذه الاهداف مترابطة في بينها بقوة و تربط الشعوب فيما بينها كذلك بقوة فهي لا تنحصر في وضع بعض المبادئ التوجيهية العامة التي هي مستوحات من السياسة العامة.
- (6) يتم تحديدهذه الاهداف السياسية المتمثلة في الخيارات المتبعة الكبرى و من بعد ذلك يمين تحديد الاهداف الاج و الاق التي تتكامل و تتسم فيما بينها لتحقيق الغاية المنشودة وفقا لفلسفة المجتمع المجتمع في الحياة و متطلبات التنمية .
- (7) ان اهداف السياسة التعليمية التي توضع تكون عملية و علمية في ان واحد و موضوعية كما في الواقع لانها تستحق البحث الميداني و يشمل ميادين عديدة من المجتمع كالاقتصادية و الديوانية و الثقافية و الميدنية .

المطلب الثالث : اهمية السياسة التعليمية

ان للسياسة التعليمية كباقي السياسات العامة اهمية في المجتمع و الدولة عموما, و اهمية السياسة التعليمية تبرز من خلال الجوانب عديدة و هي كالتالي¹:

1. تشكل أساسا لتقويم الخطط القائمة و المقترحة , ففي ضوء السياسات التعليمية يتم قياس الأداء الفعلي, حيث تتخذ كمعايير للتقويم.
2. تيسير عملية صنع القرارات على المستوى الإداري , وذلك من خلال توفيره المعايير الحاكمة التي تبين أهمية وقيمة الحلول المقترحة لما يقع من مشكلات مختلفة.
3. تقضي على التذبذب و عدم الاتساق و الازدواجية لما يصدر من قرارات تصدرها الأجهزة المختلفة حيال المشكلات المتشابهة, وبالتالي يتحقق الاتساق في الأعمال و ما يتخذ من قرارات.
4. تحفز على توفير الاستقرار , حيث انها لا تتغير بتغير المسؤولين .
5. توفر الوقت و الجهد و المال على المستويات الادارية.
6. تيسر عملية صنع القرارات التعليمية على المستوى الاداري, حيث انها تعمل على توفر المعايير التي تبين وزن و اهمية الحلول المقترحة للمشكلات المختلفة .
7. توجيه النظام التعليمي و تعتبر عملية خطيرة و هذا ما قامت به العديد من الدول الاوروبية في مستعمراتها مثلا في الجزائر

1- عبد الحميد عبد المجيد، مرجع نفسه ، ص 182

المطلب الرابع: خصائص السياسة التعليمية

- تتمتع السياسة التعليمية بمجموعة من الخصائص و هذه الخصائص تختلف حسب الانظمة و الايديولوجيات و البيئات و تبرز الخصائص من خلال الوضائف التالية¹:
1. **انها ثابتة و تطورية** : ان السياسة التعليمية لا تقف عند حد ما معين على الرغم من استنادها الى البيئة المجتمعية فهي تتطور و تتبدل بتبدل البيئة الخارجية و تداعياتها و ترتقي الى ان تتماشى مع متطلبات العصر و مستلزماته و هي كذلك تحمل صفة الثبات فهي كائنة حتى و برحيل صانعها و هذا لعله الجزء الذي يمثل الخاصية و الضرورة في ان واحد فان اي نجاح للسياسة التعليمية يجب ان يمتاز بصفة الثبات.
 2. **انها واقعية**: انها تحاكي الواقع المجتمعي فهي ليست عملية امرة تأتي من دهايز السلطة الفوقية و انما تأتي من احساس لدى الفاعلين الاجتماعيين بضروريات و التحديات التي ينبغي مواجهته و من ثم تكون عبارة عن صدى له.
 3. **انها مؤسسية**: و يقصد بذلك ان السياسة التعليمية هي عملية من صنع و تنفيذ المؤسسات في الدولة و فشل او نجاح تلك السياسات مرهون بكفاءة بتلك المؤسسات بما تملكه من امكانات مادية او بشرية و لا ننسى الدور الهام الذي يلعبه الجهاز الاداري في تنفيذ السياسات على اكمل وجه².
 4. **انها علمية** : تنبع علمية السياسة التعليمية من كونها اختيرت من بين عدة بدائل و ذلك الاختيار نبع من ذلك التفكير العلمي و ليس عفوية او ارتجالا اذ راع ذلك التفكير الظروف لاجتماعية و متطلبات المجتمع و كذلك اختصاصات المتعلقة بكل من المعلمين و المتعلمين .
 5. **انها متكاملة**: تتكامل السياسة التعليمية مع باقس السياسات في الدولة و ذلك لتكامل اهدافها مع باقي اهداف القطاعات الاخرى فالتعليم هو ذاك النشاط الاجتماعي المثمر المبرز للكوادر

1- عبد الحميد عبد المجيد ، مرجع نفسه ، ص174-177

2- عبد الناصر محمد رشاد، التعليم و التنمية الشاملة دراسة النموذج الكوري، القاهرة: دار الفكر العربي ،2002، ص

و الكفاءات , كما انها متكاملة عبر ذلك التكامل بين اهداف و مراحل التعليم المتعددة يبحث يقدم نتاجا بما يحقق الاهداف العامة المرجو تحقيقها .

6. **انها قابلة للتسجيل :** لابد للسياسة التعليمية ان تكون بصورة مسجلة مكتوبة فلا يكفي الاعلان عنها و ذلك لتحمل صفة الإلزام و المراجعة او التعديل و كذلك للرجوع إلى تلك القوانين ان استدعت الضرورة فإنها توجد مكتوبة و ذلك يسهل الأمر سواء للباحثين أو الأفراد المجتمع أو المهتمين بقضايا التعليم , ورجالا التعليم عموما .
7. **انها قابلة للتطبيق :** ان السياسة التعليمية بحيث انها تلك العملية التفاعلية بين المؤسسات في الدولة و فواعل اخرى في المجتمع هذا يبني عملية توافقية و قبول مما يجعل تطبيقها ضرورة و مسؤولية الجميع لانها تراعي متطلبات المجتمع و تحاكي واقعه و بتالي لا توجد ايادي معارضة لتطبيق تلك السياسة .

المطلب الخامس : عملية اعداد السياسة التعليمية

نقصد بها عملية صنع السياسة التعليمية فهي لا تختلف عن صنع السياسة العامة في باقي القطاعات بشكل كبير , و تتضمن عملية صنع السياسة التعليمية العديد من التفاعلات المختلفة بين القوى الرسمية و الغير رسمية اذ انها حوار بين جماعات مختلفة الا ان ثقل هذه الجماعات و دورها في المشاركة يتغير بتغير الزمن . و هي نشاط يعكس التوجه نحو سياسات افضل لايجاد حلول لمشكلات مطروحة , كذلك هذه العملية هي نتاج عن تفاعل القوى الداخلية المجتمعي بالصعيد الخارجي.

و السياسة التعليمية في مراحل صنعها تختلف من مفكر الى اخر و من بلد الى اخر , و هنا سناخذ بما جائت به بعض الدراسات وهي كالتالي¹:

- **المرحلة الاولى هي عملية المبادرة :** و تبدأ هذه المرحلة من الشعور بعدم الرضا عن السياسة الحالية او الموضع الحالي . و عندما تتجع الاراء حول هذا الشعور بعدم الرضا تكون البداية .
- **و توصف المرحلة الثانية بانها مرحلة بلورة الاراء :** و في هذه المرحلة تبدأ عملية جمع الاراء ، و قد يضع صانعو السياسة بعض التصورات للحلول البديلة .
- **المرحلة الثالثة هي مرحلة ظهور البدائل :** وفي هذه المرحلة يبدأ وضع الحلول المختلفة للمشكلة . و تضع هذه الحلول الاطراف غير الراضية عن الموضع الحالي ، او صانعو السياسة انفسهم ، اخذين في الاعتبار مدى القبول للسياسة لهذه الحلول سوا داخل الحكومة او خارجها .
- **المرحلة الرابعة هي مرحلة المناقشة :** بين الحكومة و الاطراف المعنية و عن ظهور خلاف يبدأ التفكير في حلول الوسط . و في هذه المرحلة تبدأ عملية الوصول الى "اتفاق" داخل الحكومة و خارجها .
- **المرحلة الخامسة هي الشرعية من خلال التشريع :** حيث يتم اختيار احد الحلول العروضة ، و القرار هنا لمجموعة من صانعي السياسة ذوي النفوذ . ثم تعرض السياسة

1- Gazial haime, p 31-32

المختارة على القاعدة العريضة من صانعي السياسة لاقرارها لتأخذ قوة القانون . وفي حالة الفشل في اقرار هذه السياسة يعود الامر الى المرحلة الثالثة لاعادة النظر.

- **المرحلة السادسة و الاخيرة في صنع السياسة هي التنفيذ :** و في هذه المرحلة يتم صياغة السياسة و يبدأ التنفيذ

المطلب السادس : العوامل المأثرة في السياسة التعليمية

ان السياسة التعليمية هي نتاج لعدد من العوامل فهي لا تتبع من الفراغ فهي تعكس الواقع الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي للدولة، و تاتر هذه العوامل بطريقة مباشرة او غير مباشرة على السياسة التعليمية و تختلف درجاتها و مدى تاثرها بهذه العوامل على حسب قوة الدولة و اجهزتها و مؤسساتها.

1. العوامل السياسية¹: قد سبق لنا الخوض في العلاقة بين التعليم و السياسة و مدى التأثير الواضح للسياسة على التعليم و توجهاته، و يتمثل هذا التأثير في تلك السياسات التي كانت تفرضها الدول المحتلة في مستعمراتها في محاولة لها لتفتيت الشعوب و دمجها الى كيانها، و التعليم كذلك يتاثر بنوع الانظمة و توجهتها اي ان العامل الايديولوجي له صلة وطيدة بالتعليم و مجراه فهي ذلك الكل المتكون من العادات و التقاليد و الافكار السائدة في مجتمع ما و تختلف من مجتمع الى اخر فالنظام الشمولي غير الديمقراطي يسعى الى تكوين الفرد بما يتلائم مع توجهاته فهو المهيمن على بلورة و تنفيذ السياسة التعليمية في الدولة اي ان التعليم يضبح جزءا من النظام يحمل افكاره و اهدافه و مقاصده كما كان الحال فب المانيا النازية سابقا اذ كان من اولويات الحزب النازي ان يكون يخلق الفرد ليكون نازيا اصف الى ذلك انه لا توجد هوامش من الحريى لدى الفرد في النقد او الابداع الا مع ما يكون و توجهات هذه النظم مما يقتل لدى الفرد روح المشاركة و التعبير، اما بالنسبة للنظم الديمقراطية فنرى ان الفرق واضح

1- محمود مصطفى قمبر ، السياسة التعليمية مفاهيم و خبرات ، الرياض: مكتبة الملك فهد، ط1، 2007، ص49

و جلي اذ اعطت الديمقراطية للفرد الحرية الواسعة في تحفز قدراته المبدعة و الحرية في المشاركة في اعداد السياسة التعليمية ضمن مؤسسات المجتمع المدني و المشاركة الشعبية كاولياء التلاميذ مثلا مما يجعل من السياسة التعليمية المنتهجة تراعي توجهات العامة و اكثر انفتاحا و ترسيخا لقيم الديمقراطية في المجتمع، كذلك تتاثر السياسة التعليمية بالسياسة الدولية السائدة فالدول كانت من نقسمت ضمن كتلتان تالية اشتراكية و الاخرى راسمالية و بعد انهيار القطب الاشتراكي توجهت معظم الدول الى الدخول في النظام الدولي الجديد و اتباع الديمقراطية و هذا ما ادى الى تغيير المنظومة التربوية لهذه الدول التي انتقلت من النظم الاشتراكية الى الراسمالية و شتان بين توجهات النظامين ، و التأثير المنظمات الدولية في فرض سياساتها على الدول التي استفادة من معونات مالية باتباع سياسات معينة.

2. العوامل الاقتصادية: يمثل هذا العامل الدور الهام ليس في قطاع التعليم و حسب بل على جميع القطاعات و انتعاش هذا القطاع يعود بالاجاب على باقي القطاعات و السياسة التعليمية ذات التأثير بالاقتصاد اذ تعد الميزانية المحرك لها و ينعكس ذلك في اقامة المباني و نوعيتها، و اعداد المعلمين و تطيرهم و يبرز اثر الاقتصاد في السياسة التعليمية كذلك في ان زيادة التنمية الاقتصادية تزيد من ميزانية التعليم مما يرفع مستواه و سبل النهوض به و مما يحسن الاجور هذا يضيفي نوعا من الرضى لدي العاملين في السلك التعليمي و العامل الاقتصادي هو الذي يدعم اليد العاملة المتعلمة و نوعيتها و اعدادها التي يحتاجها القطاع التعليمي. وكذلك نوع النظام الاقتصادي السائد ينعكس مباشرة على نظام التعليمي.

3. العوامل الاجتماعية¹: ان النظام التعليمي جزء من النظام الاجتماعي في الدولة و ذلك فالتعليم هو المكون للفرد و مدى و عيه و تربيته متعلق بتعليم و نوعيته، فالسياسة التعليمية هي عملية ساهم فيها المجتمع و ذلك من خلال:

- الدين: يعد الدين الموجه الاساسي للسياسة التعليمية للعديد من الدول الاسلامية و غير الاسلامية فهو ياتر تأثيرا مباشرا اذ تبنت الدول انشاء المدارس الدينية و تطويرها لاعداد الافراد اخلاقيا و خوفها من لتاثرهم بالقيم الدخيلة على مجتمعاتهم .

1- عبد الحميد عبد المجيد، مرجع سابق، ص 186

- اللغة : ان اللغة سمت اساسية في تكوين شخصية الامة فهي اداة التواصل و التدوين و المعاملات و التدريس كذلك و الاهتمام بها هو محافظة على الهوية بشكل عام .
- البنية المجتمعية : ان التركيبة المجتمعية ذات اثر في صنع السياسة التعليمية و منحهاا الذي تسلكه اذ تترجم هذه السياسات في حاجة الدولة للكوادر و توضيفهم قد كانت السياسة التعليمية غير بعدي حكرا لدى النخبة لدعم مصالحهم و تكريس التخلف لدى العامة ليكون هنالك نوع من لانصياع للحاكم لكن تغيرت بوعي من المجتمع حيث اصبحت تخدم العامة و مخرجات السياسة التعليمية اصبحت موجه لتحقيق مطالب المجتمع .

الخلاصة و الاستنتاجات :

قد تبين ان السياسة العامة هي ذلك البرنامج الذي يسعى الى تحقيق اهداف مستقبلية و لا تعارضها السياسة التعليمية في ذلك قد يختلف صنعها و تنفيذها و تقويمها من بيئة الى اخرى لكن منحى السياسة العامة هو واحد تحقيق ما رسمت من اجله باحسن وجه ممكن و لذلك تسخر الامكانيات الازمة و الكوادر الفاعلة ، ان السياسة العامة اصبحت قضية ذات اهمية بالنسبة للدول و السياسة التعليمية اهم باعتبارها داعمة المجتمع بمخرجات تسمى بالثورة البشرية الذي اصبح الاستثمار فيها قضية العصر و تصويب الامم للنهوض بشعوبها و التوجه للريادة ضمن عالم سريع التطور و التغير .

الفصل الثالث : السياسة التعليمية في الجزائر و مصر

المبحث الاول : السياسة التعليمية في الجزائر

في هذا المبحث تتم معالجة ، و دراسة العدلية من التي تم التعرض لها في شكل غالب كان اولها دراسة الخلفية الدستورية ، و القانونية السياسية التعليمية في الجزائر اذ هناك العديد من التساؤلات بهذا الخصوص من اهمها : من الذي يشارك في صنع تلك السياسة ، و كيف تتوزع الادوار بينهم كما جاء في الدستور ن وكذا نتساءل عن ملامح الادرستور الجزائري .
دستور 1976 ، دستور 1979 ، دستور 1996 بخصوص السياسة التعليمية و عمليات و مدا اختلاف الدساتير السابقة عن بعضها .

كذلك نخرج في هذا المبحث من اهم اهدافها و ان كانت السياسة ترمي الى ابعاد معينة فما هي ؟

اذ نتناول فيما يلي اهم القواعد في حقل السياسة الجزائرية و على ضوء ماتقد نتناول معيقات و مشاكل التي تتعرض لها السياسة التعليمية بالجزائر اذ تعيق تقدمها ، و مضيتها الى الرقي .

المطلب الاول : الخلفية الدستورية و القانونية دستور 1976 ، دستور 1996

نجد ان الدستور الجزائري قد تناول عدة ابعاد اهمها :

- ان الدستور قد وصف النظام التعليمي، و مختلف توجهاته العامة و الحقوقية و الاجتماعية و الاقتصادية الجزائري اذ نلمس في المبحث اهم نقاط الاستمرار و الانقطاع في كلا من دستور 1976 - 1979 - 1996¹ .

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطني ، دستور 1976 ، الجزائر : جبهو التحرير الوطني 1976 ، ص3

- تنص المادة 01 من دستور 1976 على ان " الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية ن و هي لا تتجزا ، الدولة الجزائرية دولة اشتراكية " و تقرر المادة 10 بصراحة ان " الاشتراكية اختيار الشعب لا رجعة فيه ... بها لما ورد في الميثاق الوطني ن هو تعريف لثورة 1 نوفمبر 1954 ، الثورة الجزائرية ثورة اشتراكية شعارها من من الشعب الى الشعب " ¹
- رغم النقص المتواجد بدستور 19 جوان 1965 الذي يجعل من النظام معوقا الا انه يبين الاطار الاديلوجي ، و يتضح ذلك جليا من خلال صياغة برنامج محدد الذي يكرس الثورة الاشتراكية كمرحلة جديدة .

اما عن ما يتضمنه الدستور نجد انه ينظم السلطات العمومية الى جانب تكريسه للخيار الاشتراكي و في الوقت عينه نلاحظ ان هناك فرق بين الدستور السياسي الذي ينظم السلطات و الدستور الاجتماعي الذي يسعى الى التنظيم الاجتماعي و لعلا هذا ما يعبر عنه دستور 1976 من المادة 28 منه " التغيير الجذري للمجتم طبقا لمبادئ النظام الاشتراكي " .

اي ان دستور 1976 يصف النظام الجزائري بانه نظام اشتراكي ، لكن تبعا لدستور 1989 قد اجري تعديل و صف النظام الجزائري ، وذلك باسقاط صفة اشتراكية الدولة الجزائرية .

فنصت المادة الاولى " الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية ، و هي وحدة لا تتجزا " و في المادة 08 " حماية الاقتصاد الوطني من اي شكل من اشكال التلاعب و الاختلاس ... " ايضا نلاحظ الدستور للنظام التعليمي ، ذلك بانه كان صريح في سيطرة الدولة عن المنظومة التعليمية و فقا لما نصت عليه المادة 50 " الحق في التعليم مضمون التعليم مجاني حسب الشروط التي يحددها القانون التعليمي الاساسي اجباري ، تنظيم الدولة المنظومة التربوية ... "

مما سبق يتضح ان دستور 1989 و دستور 1996 قد قدما طرحا مناقضا لما في دستور 1976 اذ اكدا كلى مبادئ الدولة الديمقراطية القائمة على اساس العدالة الاجتماعية اي عكس ما نصت عليه المادة 23 ن دستور 1976 ان الدولة تقوم على اساس التنظي الاشتراكي .

و على هذا النحو تم صياغة الميثاق الوطني في جوان 1976 اذ تم الاستفتاء حوله في نفس الشهر بنسبة %98.5 اذ يعتبر هذا الميثاق كخطوة اولى و فعلية لتحقيق الشرعية .
مما توجب عليه الحق في التعليم كاساس للسياسة التعليمية ، فنصت المادة 53 على ان " الحق في التعليم مضمون ن التعليم الاساسي اجباري ن تنظ الدولة المنظومة التعليمية شهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم و التكوين المهني " .

و قد اتى دستور 1996 ليوضح و يبين مدى توجهات النظام سوا السياسة و الاقتصادية و اجتماعية، و اكد على الوقوف ضد اي ممارسة جهوية في حق بعض المناطق على حساب اخرى ، اذ اكد على ضرورة حماية الاقتصاد الوطني¹ .

ان الدساتير الجزائرية في مجموعها قد عبرة صراحة عن عمق و اثر الايديولوجية في السياسة التعليمية و مدي تاثر هذه الدساتير برياح التغييرية التي جرت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي و توجه الجزائر نحو الخيار التعددي و الديمقراطية ، فيما اعطى هنالك حرية اكبر و يعد الاحداث الدامية التي شهدتها الجزائر عبر عن الامازيغية كلغة وطنية و اعترف بها² .
قد كان للدين الاثر البالغ و الحظ الاوفر في جميع الدساتير الجزائرية بذكره تارة على انه الثورة الجزائرية و ذكر تعلقها بالاسلام³ و كذلك بذكر انها كانت العامل الرئيسي في مجابهة الغزو الاجنبي.

1- انظر نص المادة 09 من دستور 1996 ص 04

2- دستور 1996

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976 ، الجزائر: قطاع الاعلام و الثقافة.

المطلب الثاني : ابعاد السياسة التعليمية في الجزائر

1. الحد من الترسب :

هو مؤشر بمثابة " مقياس للثروة التعليمية في المجتمع ، وهذا المؤشر في الوقت نفسه تعبير عن الاستثمار التراكمي المسابق على وقت القياس في التعليم ، و يمكن الاشارة الى ان هذا المؤشر يقيس كم الثروة التعليمية و ليس نوعها . فقد يتساوى مجتمعان في الرصيد الكمي للتعليم ، ولكن يفوق احدهما الاخر في النوعية ، لكن عادة ما يربط التقدم الاجتماعي ، و الاقتصادي بزيادة الكم ، و نوع الثروة التعليمية سويا " ¹ اذ يعبر هذا الجدول عن نسبة 24.44 % من اجمالي اعداد التلاميذ المتمرسين في السنة التاسعة من التعليم الاساسي سنة 1998 زد على ذلك اعداد المتمدرسين قبل بلوغ المرحلة النهائية من التعليم الاساسي ، و الجدول رقم (01) يبين لنا مجمل معدلات المترسبين .

جدول رقم (01) : النسبة المئوية لعدد المترشحين 1998 - 1999 :

المستوى (اساسي)	س1	س2	س3	س4	س5	س6	س7	س8	س9
النسبة %	0.76	0.97	0.98	1.82	3.05	7.60	7.42	11.86	25.44

المصدر : التقرير السنوي التقويمي عن السياسة الوطنية للتربية و التكوين 1999 ، ص97

1- نقلا عن : ص حفيظ " البند العالمي يدعم مشروع اصلاح المنظومة التربوية في الجزائر " . الخبر : الصادرة بـ 17 افريل 2003 ، ص 5

اما الجدول رقم (02) يبين نسب الرسوب في الطور النهائي بشكل غير عادي .

جدول رقم (02) : النسبة المئوية لمعادلات الرسوب 1998- 1999 :

المستوى (اساسي)	س 1	س 2	س 3	س 4	س 5	س 6	س 7	س 8	س 9
النسبة %	11.11	9.29	10.22	10.68	11.34	19.60	17.85	17.85	30.33

المصدر : التقرير السنوي التقويمي عن السياسة الوطنية للتربية و التكوين 1999 ، ص96

ويسجل التخلي عن الدراسة كل سنة التخلي عن الدراسة بدون شهادة و لا تاهيل

مهني يقدر بـ 150.000 تلميذا في نهاية السنة التاسعة اساسي

و مما تقدم نلخص الى ظاهرة الترسب المدرسي في الجزائر تواجهها المدرسة الابتدائية بكم اكبر ، و صف ان مشروع الدولة الديمقراطي في الجزائر تواجهها المدرسة خصوصا ان ظاهرة الترسب جدي بفارق اكثر وضوحا في القرى النائية البعيدة عن المواقع المدرسية ، كما انها بشكل واضح ايضا عند البنات اكثر من البنين .

2. المجانية :

هنا يمكن القول ان الجزائر من الدولة القليلة التي تقر مجانية التعليم فالتصفح في النصوص التنظيمية نجد ان التاكيد على مجانية كاسلوب لتمويل السياسة التعليمية ، وكذلك ان افراد المجتمع الجزائري باختلاف طباقته له الحق في التعليم ، و ان مجانية التعليم مبدا اساسي من مبادئ الدستور الجزائري فلا فرق بين اصحاب الدخل القليل و لا اصحاب الدخل المرتفع كلاهما على حد سواء كذلك نجد ان الجزائر تتمتع بلا مركزية التعليم العام و التوسع

في انشاء المدارس الخاصة ، والسماح للدارسين من دخول المسارات العلمية و الفنية المقترحة اذ يتم تطبيق هذه الافكار في الالفية الثالثة من خلال الحديث عن المشاركة المجتمعية الامركية وجودة التعليم .¹

3. الجودة :

ان النظام التعليمي الجزائري يهتم بوجود التعليم و نوعيته كاساس للسياسة التعليمية ، والتي ينبغي ان تكون من احد اهم اهدافها .
اذ تؤد مجمل الدراسات حول السياسات التعليمية في الجزائر الى افتقارها لنظام تقييم معدلات النجاح في شهادة التعليم الاساسي فمثلا عرفت نسبة النجاح 39.18 % سنة 1995 و 32.44 % سنة 1996 و 39.42 % 1997 و 41.14 % و 33.23 % سنة 1999 و قد تكون هذه النتائج مرد العديد من العوامل من بينها تاهيل هيئة التدريس " فان 83.45 من معلمي الطور الاول و الثاني في المدرسة الاساسية لديهم مستوى دراسي دون بكالوريا و في الطور الثالث من التعليم الاساسي فان 63.75 من الاساتذة لديهم مستوى دون بكالوريا ... و يبدو جليا ان تاصيل مجموعة للعامل في كل الاطوار غير كافي كما و نوعا ... في الوقت الذي يعتبر المستوى الجامعي معيارا للتوظيف عبر العالم "²

1- علي من محمد " تساؤلات و ملاحظات حول الاصلاح التربوي " الخبر : العدد 2314 ، السبت 11 جويلية 1998 ، ص 20

2- جاء في تصريح لوزير التربية الوطنية ابو بكر بن بوزيد لجريدة الشروق اليومية ليوم 07 سبتمبر 2005 ، ص 05

المطلب الثالث : اهم الفواعل في حقل السياسة التعليمية في الجزائر

الفرع الاول : القيادة السياسية

يعتبر وزير التربية الوطنية المسؤول الاول بصورة اساسية عن التعليم ، فهو عضو في مجلس الحكومة و بهذا فهو احد المشاركين في صناعة قرارات الحكومة ، باعتباره رئيس وزراء التربية فهو المسؤول عن صياغة السياسة التعليمية و الاشراف على تنفيذها ، و هو مخول له بتلك القوة و السلطة في سن اللوائح و القوانين ، و تنفيذها فيما يتعلق بجميع الامور الجارية كذلك التوجيه و الاشراف على الادارة التعليمية ، الامور الادارية المتعلقة بالتعليم و توزيعها مثل تكوين المعلمين و المشاركة في تطوير و تقنين المنئآت ، كما يقترح الوير النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالتربية و التكوين و خاصة فيما يلي¹:

كيفية اختتام الدراسة و شروط تسلم الشهادات في مختلف المستويات

المواقيت و البرامج و المناهج

محتويات التعليم

اعداد الخريطة المدرسية و تنفيذها و تطوير المنظومة التربية

اذ يقال على ادارة التعليم في الجزائر انها تسير وفق " مركزية التخطيط و رسم السياسة و لا مركزية التنفيذ و الاشراف"² و من تم فان الحديث عن نمط السياسة السائد يقصد به النمط الشائع اذ لا يوجد مركزية و لا مركزية مطلقة .

ففي وجود المركزة مطلقة لا بد من وجود بعض المظاهر اللا مركزية بدرجة او باخرى و العكس صحيح .

و يقصد بالمركزية " حصر الوظيفة الادارية ف ايدي السلطة التنفيذية ممثلة في

الوزارة مما يحقق نوعا من التجانس ووحدة الاسلوب فب الادارة "

مثل ذلك وزير التربية الذي يعد على قمة التنظيم يتولى العديد من الاور الادارية و

التعليمية باعتبارها السلطة المركزية ، وان كان هناك دور للادارة المدرسية على دستور

1- عبد للرحمان بن سالم ، المرجع في التشريع المدرسي في الجزائر ، باتنة: مطابع عمار قرفي ، 1993، ص 48

2- احمد اسماعيل حاجي ، الادارة التعليمية و الادارة المدرسية ، القاهرة: ادارة النهضة العربية، 1994، ص 150

الولايات المتحدة و المؤسسات المدرسية الا انه يتم في كلا مستوى وفقا لما يحدده المستوى الاعلى ، في ظل اشرافه و عليه تعد السلطات التعليمية المحلية بمثابة ادوات لتنفيذ السياسات المركزية و ممن مظاهر تلك المرزة كذلك ان تمت تدخلا مباشرا من جانب السلطة المركزية في تعيين الوظائف الادارية العليا على مستوى السلطات التعليمية المحلية .

و هنا يمكن القول ان ادارة التعليم في الجزائر شأنها شأن البلاد الاخذة في التقدم .

ان اشراف الدولة على التعليم من خلال وزارة رزية تنفذ سياة الدولة و قيامها

بالتخطيط للتعليم في خطط خماسية و هذه الخطط التعليمية جزء من خطط ليكتب لها النجاح غالبا اما بسبب ضعف اجهزة التخطيط او الافتقار الى الكفاءات البشرية . او بسبب الانفجار السكاني الا ذلك¹ .

و تؤدي مسؤولية الدولة عن التعليم الى زيادة الاعباء الملقاة على الدولة خاصة من

الناحية المالية فهي التي تطلع على النصوص في البلاد في مختلف المجالات ، تعويضا

للماضي الذي فقدته في عصور التخلف ، وتحت حكم الاستعمار و لذلك نجد الدولة عاجزة

عن الفاء بلتزاماتها ، عاجزة عن تحقيق نظام تعليمي عصري لابنائها ، رغم اعترافها

باهمية النظام التعليمي لتحقيق التقدم ، فاذا كان للقيادة السياسية دور رئيسي في ترتيب

اولويات و رسم السياسة التعليمية فان تنفيذ تلك السياسة التعليمية حسب الخطة المرسومة يقع

اساس على عاتق القيادة الادارية ، هذه القيادة الادارية التي تتولها مناصبها بالتعيين ، ويتم

تدرج افرادها في السلك الوظيفي حتى الوصول الى ثمة الهرم الوظيفي . هذا التدرج يتم على

اساسا الاقدمية و الخبرة بالاضافة الى وجود بعض الاختبارات الفنية التي لا يمر بها الفرد

سواء لدخل السلك الوظيفي او للتدرج فيه الى اعلى .

1- عبد الغني عبود ، الايديولوجية و التربية مدخل لدراسة التربية المقارنة، ط2 ، القاهرة : ادارة الفكر العربي ، ص

الفرع الثاني : دور الاحزاب و جماعات المصالح في السياسة التعليمية

تؤثر الاحزاب و جماعات المصالح في صياغة السياسات العامة و في تنفيذها احيانا ، و كذا تؤثر السياسات العامة بدورها في الاحزاب و الجماعات و يبرز ذلك في تبني هذه الهياكل لقضايا جديدة فرضتها السياسات كما يبرز في ظهور انماط جديدة من هذه الهياكل لمواجهة مطالب خلقتها سياسات عامة جديدة للتكيف مع التغيرات الواقعية في السياسات التعليمية ، و بهذا المعنى ياتي هذا الجزء من الدراسة ليطرح العلاقة المتبادلة بين حزب حزب جبهة التحرير الوطني و جماعات المصالح من جانب ، و السياسة التعليمية من جانب اخر .

و بما اننا في هذا البحث نود ببرز علاقة الاحزاب بالسياسات التعليمية وفقا لمعايير التنافس ، فعنصر التنافس هنا سوف يحدد قدرات الحزب على تجميع المصالح و صياغتها و التعبير عنها ، كما حدد دوره في طرح بدائل السياسات التعليمية¹ . اذ تقوم الاحزاب على وجه العموم ، و ايها كانت طبيعتها بعدد من الوظائف من اهميتها تجميع المصالح و صيانتها و التعبير عنها ، كما تقوم بوظيفتها اتصالية بين الحاكم و المحكوم .

كما يستخدم الحزب كاداة في حل المشاكل التنموية و السياسية ، و قد استحوذت ظاهرة الحزب الواحد في نظم دول العالم الثالث على قدر عال من الاهتمام ، و طرحت في الاساس من منظور ازمة التكامل القومي التي تشهدها كثير من مجتمعات العالم الثالث² . اذ اننا نلحظ دور بارز لجبهة التحرير الوطني و بالاحرى من تبقى من تلك القادة كالسيد عبد الحميد مهري ، في رسم اهداف السياسة التعليمية خاصة في مجال التعريف حيث طرح فكرة ان تعريب التعليم معناه " اقامة علاقة جديدة في المدرسة الجزائرية " ³ ، اي انه

1- اسامة الغزال حرب ، الاحزاب السياسية في العلم الثالث ، القاهرة : عالم المعرفة ، 1987 ، ص 323

2- امانى قنديل ، دور الاحزاب و جماعات المصالح في السياسات العامة، القاهرة: مكتبة النهضة العربية ، 1988، ص 144

3- احمد مصادف ، في الثورة و التعريب ، ط1، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1981، ص 61

يرى من الضروري تعايش اللغتين ببقائهما معا في المدرسة الجزائرية ، معا اختيار اللغة العربية كاداة للتعليم عوض قضية ازدواجية ، التي التجا اليها الخائفون من التعريب ، فالتعريب لا زال من امنيات الثورة الجزائرية ، اذ يعد كرد فعل على سلوك الاستعمار اتجاه اللغة الام اي اللغة الوطنية .

و اصبحت ذلك تعريب التعليم في الجزائر الى صدر للتباين و الاختلاف بين العمرين و الفرنسيين السبب في ذلك الواقع المعاش انذاك حيث قال عبد الله شريط " غداة الاستقلال كان عندنا في الجزائر نوعان من الرجال الثقافة ، و الاختلاف بينهما ظاهر لغة التكوين ، و في كلتا الحالتين هم قلة "

نجد ان المدافعين عن اللغة العربية يرون استخدامها مطلبا شعبيا للسيادة و ان استخدام اللغات الاجنبية لا يقود الى الابداع و لا يساعد على مصلحة الوطن بقدر ما يساعد الدول الاجنبية على ابقاء المجتمع في حالة التبعية الفكرية و العلمية¹ .

اما معارضي التعريب او ما يسمونه بالطبقة الفرانكفونية يرون " ان اللغة العربية متخلفة عن العصر ، هو غاية في القدم و لا تؤدي غير المضامين القديمة التي تجاوزها الزمان فهي اعجز من ان تعبر عن مستجدات الحضارة و مقتضيات التطور العصري التي تعتمد اساسا على العلوم التقنية² "

ان سمات الاطار الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي في الجزائر ، فلاشك ان مجتمعه تصبغ ملامح عامة للسياسة التعليمية التي تشكل مخرجاته ، فهي من حيث الانماط تنتسم مخرجاتها نحو ما تعرف باسم المخرجات الاسمية .
و لقد ذكر " بومدين " في احد احاديثه " هل كان الحزب موجودا ؟ بكل اسف لم يكن له من الوجود الا على الورق و في اللافتات المعلقة على المباني و لا شيء اكثر "

1- صبحي رتيبة، مساهمة في دراسة قضية التعريب بين الواقع و الوثائق ، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع لجامعة الجزائر 1997 ، ص 110

2- عمار بوحوش ، اهمية استعمال اللغة الوكنية في الادارة و التعليم الجامعي ، قسنطينة ، ص 02

اما بخصوص مداخلات هذه السياسة التعليمية ، فهناك ندرة اضحة في الموارد البشرية المتخصصة و ندرة في راس المال بالاضافة الى اعجاز الخرجات و ما تقده من معونات ، عنصر اساسيا لصياغة هذه السياسات و طموحاتها.

وبخصوص هياكل صنع السياسات في الجزائر ، فهنا التفرد في ادوار هذه الهياكل بالكاد بشكل ملاحظة عامة ، وهذه الهياكل بمجملها تنسم بوجود مؤسسات كاريومية و بيروقراطية ضخمة مشبعة ، يمكن تلمس دور واضح للعسكريين فيها ، وهناك فجوة هائلة بين اجهزة التخطيط و وحدات الصنع ، وتنفذ السياسات فهناك دور قوي تلعبه السلطة التنفيذية ، بينما تلعب المجالس التسريعية دورا ثانويا في وضع السياسات ، و المؤسسة العسكرية قد تكون بالاساس صانع لهذه السياسات او قد تفرض محددات فعالة على صنع السياسات و السياسة كمثل عنها .

المبحث الثاني: السياسة التعليمية في مصر

هنا نتحدث عن العديد من القضايا ، و النقاط كلها تتقارب لتصب في منحى واحد و الهدف منه معرفة نوع السياسة التعليمية في مصر، اذ ما يلفت الانظار هو ان ذلك التطور يهدف الى التهيئة العلمية التعليمية لاعداد خريج ذو مواصفات خاصة بحيث يكون هذا الاخير مؤهل اما باحدث العلوم و المعارف العالمية ، المقصود به ان التعليم المصري يهدف الى اعداد افراد متعلمين و متدربين على مستوى و كفاءة عالية لقيادة التنمية في مصر.

المطلب الاول : الخلفية الدستورية و القانونية

ان صنع السياسة التعليمية في مصر كما جاء بها دستور جمهورية مصر العربية سنة 1971 الذي اقر به مبائ عدة ن اذ لايمكن للسياسة التعليمية في مصر ان تكون الا حسب تلك المبادئ اهمها :

- ان التعليم مجاني في كل مرحلة من مراحل التعليم المختلفة ، المادة 26 .
- ان التعليم حق مثله ثل الحقوق الاخرى ، وذلك بهدف محو الامة و تكريس مبدا تكافئ الفرص و كذا مبدا المساواة و لعل هذا ما جاءت به المادة 21 .

كا حدد القانون رقم 139 لعام 1981 الاجهزة التي تتولى رسم السياسات العامة للتعليم وكذا الاجهزة التي تتولى رسم السياسات العامة للتعليم و كذا الاجهزة المسؤولة عن التنفيذ اذ جاء نص المادة كما يلي " مع مراعاة احكام القانون الخاص بنظم الادارة المحلية تتولى الاجهزة المركزية التعليم قبل الجامعي رسم السياسة العامة للتعليم و مهام التخطيط و التقييم و المتابعة العامة و تتولى المحافظات العلمس المحافظات العلمية التنفيذية المحلية التابعة و كذلك انشاء و تجهيز و ادارة المدارس الداخلة في اختصاصها وفق مقتضيات الخطة القومية للتعليم في الموازنة المقررة " اذن الهيئة الرزية هي السؤول الاول حسب هذا النص التي تنطوي تخطيط و تقييم و رسم السياسة العامة للتعليم كما اعطى قانون 139 لعام 1981 الحق لقصر الوزراء .

و قد سبق و ان اعطى الرئيس حسني مبارك التعلي مكانة غير مسبوقه حتى عام 2000 حيث بلغ نسبة التكرار الحديث عن التعليم %20.59 ، في خطابات الرئيس حسني مبارك وهذا يعكس ان التعليم يمثل اولوية فائقة في قائمة اهميات الرئيس حسني مبارك بينما حصي التعليم اهتماما محدودا من رئيس السادات و يرجع ذلك للظروف السياسية التي كانت تمر بها مصر انذاك ، و يدل على اهتمام رئيس الجمهورية بتطوير التعليم ان اعلن سيادته في افتتاحية المؤتمر القومي لتطوير التعليم في يوليو 1987 و في حضوره يوم 03 / 11 / 1991 ان التعليم مشروع مصر القومي .

اذ نجد وثيقة مبارك و التعليم و التي حددت ملامح السياسة التعليمية اذ قال فيها " لا بد ان نصار انفسنا بان الازمة التي يمر بها التعليم في مصر اصبحت تنعكس على المدرسة و المعلم و الطالب و المنهج و رغم انها تنهك موارد الدولة و امكانات الاسرة الا ان المحطة النهائية تاتي ضعيفة "

وان دل هذا على شيء فانه يدل على ان التعليم في مصر يعتبر قضية امن قومي لمصر اذ قال بهذا الصدد حسني مبارك " ركيزة التقدم الذي لا غنى عنه لملاحقة كل التطور "

ان الدستور المصري قد ابرز الدور الرئيسي لمجلس الشعب في رسم السياسة التعليمية و ذلك حسب المادة 86 ، ان يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع و تقرير السياسة العامة للدولة و الخطة العامة للتنمية الاقتصادية و الموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة العامة على اعال السطة التنفيذية ، و يقوم المجلس الشعبي بالدور التشريعي في صنع السياسة التعليمية في مصر عن طريق تطبيق الاجراءات التي نصت عليها المواد 115 - 175 من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب .

ومن اهم القوانين الخاصة بالتعليم ، و التي اصدرها مجلس الشعب كالاتي :

- قانون التعليم رقم 139 لعام 1981 .

- قانون التعليم رقم 233 لسنة 1988 و المعدل لبعض احكام القانون رقم 139 لعام 1981 و الخاص بخفض سنوات الالزام .

المطلب الثاني : ابعاد السياسة التعليمية في مصر

ايقاف التسرب : يكون من خلال ربط مكافآت المدرسين و الادارات المدرسية بشكل من الاشكال و ذلك باستمرار التلاميذ في التمدرس ، و عدم ترسيبهم ، ويساعد التوسع في الوجبات المدرسية ذات القيمة الغذائية العالية ليشمل كل في المرحلة الابتدائية في مصر على التقليل من نسب التسرب ، بالاضافة الى مالها من فوائد اخرى في عملية التحصيل الدراسي نفسه ، كما ان التوسع في دارس المجتمع و مثيلاتها في القرى و النجوع يزيد ن نسب استيعاب الاطفال في الاماكن النائية .

القضاء على الفجوة النوعية و اتاحة التعليم للفتيات : اتاحة فرص التعليم لا بد ان تتم بطريقة متكافئة بالنسبة للذكور و الاناث و لا بد من اتخاذ الاجراءات التي ترفع نسبة استيعاب البنات في مراحل التعلي المختلفة و منها التوسع في مدارس الفصل الواحد ، و المدارس الصديقة للفتيات . و كما يمكن مشاركة المجتمع المحلي الاصلي في توفير المواصلات اللازمة لمساعدة الفتيات للصل الى مدارسهم تشجيعا .

ضمان الجودة و اعتماد المؤسسات : يشكل انشاء هيئة القومية لضمان جوة التعليم و الاعتماد كهيئة مستقلة لضمان الجودة و الاعتماد يتبع رئيس الوزراء تطورا مهما ، و باماكن هذه الهيئة ان تساهم باعمالها في الاطار العام لضمان الجودة ، المسائلة التي يمكن طرحها من خلال المنح الجامعية و الكليات التكنولوجية مزيدا الاتمام الدراسة الثانوية الدخول الى الجامعة و يمكن تقوية العلاقات بين الهيئة و الوزارين المختصين .

المطلب الثالث : اهم الفواعل في حقل السياسة التعليمية في مصر

كل سياسة تعليمية الا و لها فاعلين في حقلها يلعب دور السيد في ملعب صنع السياسة التعليمية و تنفيذها و قد تختلف الدول في هذا ، قد يكون هذا الفرق و التفريق راجعا الى عقلية الحكام و اديولوجية الساسة المبنية على توجيه الفرد اكثر من خلق الفرد البناء.

الفرع الاول: القيادة السياسية

يبرز دور رئيس الجمهورية بشكل واسع قد ذكرنا سابقا وثيقة مبارك ، و يرجوع الى الدستور مرة اخرى حيث تنص المادة 112 على ان رئيس الجمهورية الحق في اصدار القوانين ، اة ان يعترض مرة اخرى عليها كما نجد المواد 147، 108 ، 74 ن الدساتير و التي تناولت بتفصيل الاجرائات الخاصة بالقرارات ووضع القوانين.

فمن المعروف ان النظام السياسي المصري يكرس عدم التوازن بين السلطتين التشريعية و التنفيذية لصالح الاخيرة و التي يتراسها رئيس الجمهورية، اذ اتجهت الدساتير في مصدر حول الدمج بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية كما يتصف كما يتصف بهيمنة رئيس الدولة على السلطة التنفيذية و يتمتع بسلطات واسعة في اعداد السياسة التعليمية ، و ذلك يكون هو السلطة النهائية بموجب ما تقييم بصنع تلك السياسة التعليمية في مصر وفق توجهات رئيس الجمهورية في صورة برامج تطرح على المجالس النيابية او على الشعب او في صورة قوانين .

وكذا برز ذلك حين قامت وزارة التربية و التعليم بعمل درايات مقارنة للنظام الامتحان ثانوي في الدول المتقدمة و كذا رفع وزير التعليم مذكرة ايضاحية الى رئيس الجمهورية حول قانون تعديل المواد 26،28،29، من قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981 و من ثم اقترح على وزارة التربية و التعليم بان امتحان الثانوية على اكثر من دورة تشكل من مجموعي نتيجة الامتحان و مصدره القرار الوزاري رقم 2 لعام 1994.

الفرع الثاني: الاحزاب السياسية و جماعات المصالح

في اطار المقومات و المبادئ الاساسية للمجتمع المصري اذ تقوم الاحزاب السياسية على تعددية الحزبية ، حيث ان الحزب الوطني له الدور الملموس في تطوير التعليم على سبيل المثال تطوير نظام الامتحان للثانوية العامة الذي يكون على اكثر من مرحلة مع توسيع فرص الاختيارات المتاحة امام الطلاب .

كما طرح الحزب الوطني في المؤتمر السنوي الاول الذي عقد في 27 من سبتمبر 2003 ورقة عمل مقدمة للتعليم تضمنت عدة محاور رئاسية لتطوير ، تقوم على استكمال البنية الاساسية للمعرفة منها توسع قاعات المشاركة المجتمعية من خلال توجه نحو الامركزية و تحقيق مبدا الجودة الشاملة للتعليم من خلال انشاء هيئة اعتماد و ضمان جهود التعليم وطنية، و وضع مناهج تعليمية للتطوير التقييم و استكمال البنية الاساسية للمعرفة ، ثم قام الحزب الوطني الديمقراطي بعقد مؤتمر السنوي الثاني المنعقد في سبتمبر 2004 الذي طرح فيه عدد السياسات التعليمية الجديدة التي تستهدف تطوير منظومة التعليم و تتعلق بسياسات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة و ذوي الاحتياجات الخاصة في تعليم ، و تطوير التعليم من اجل المواطنة و تنمية روح الانتماء للحياة الطلابية و تطوير التعليم الثانوي و تطوير دراسات العليا.

وطرح الحزب بخصوص هذه الاخيرة مجموعة من السياسات تمثل اهتمامها بوضع استراتيجية قومية واضحة لدرجات العليا في مصر و تأكيد حرية الجماعات و تطوير النظام لقبول و تطبيق نظام ساعات المعتمدة .

مما تقدم يمكن القول انه على الرغم من وجود 17 حزبا في مصر الى انه لا يوجد دور ملموس للبقية مثلا لحزب الناصري او حزب التجمع او حزب الوفد في صنع السياسة التعليمية ، و هذا راجع الى ان النظام السياسي يعاني في مصر من ازمة الحزب السياسي اذ انه يشهد تعددية حزبية غير متوازنة يهيمن فيها الحزب الوطني على الحكم .

اما بالنسبة لجماعات المصلح فهي تهدف للتاثير على عملية صنع السياسة التعليمية و اتخاذ القرارات التي تتفق و مصالحها من خلال اتباعها اساليب علنية او غير علنية اذ ظهرت في سبعينيات جماعات ضغط في المجتمع المصري كان لها دور ماثر في صنع السياسة التعليمية تتمثل في جماعات رجال الاعمال التي ارتبط نشاطها بسياسيا الافتتاح .

**الفصل الثالث: المقارنة بين السياسة التعليمية في
الجزائر و مصر و سيناريوهات مستقبلية**

قد تطرقنا للمنظومة التعليمية في كل من الجزائر و مصر و عرفنا شكل صنع السياسة التعليمية فيهما و منحاهما و الفاعلين فيها، و المقارنة بين السياستين امر بالغ الاهمية اذ تؤدي البحوث المقارنة على زيادة فهم الضاهرة المدروسة و تنقوى الادلة الموجودة فيها حيث ان هذه الدراسة المقارنة تدرس مجتمعان و ان كانا متقاربين من ناحية الدين و اللغة فان التركيبة المجتمعية مختلفة و حتى التوجهات و هذا ما يجعلنا نصل الى تلك العلل و محاولة ايجاد سبل لاصلاحها او ما يطلق عليه بالرؤى المستقبلية التي تحاول ايجاد البديل او تعديل الوضع الراهن بما يصلح العلة ، و الدول النامية عللها واضحت و التحديات التي تواجهها عديدة و الجزائر و مصر من الدول البارزة التي لا تعرف استقرارا في سياستها التعليمية فهي تتغير بتغير الوزراء قد لا تركز على العلمية بل على حب الضهور من قبل الصانعين و المنفذين .

المبحث الثالث: المقارنة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر

وللمقارنة يجب ذكر المفارقات و الموافقات بين السياستين للمعرفة التامة و التمكن من المقارنة على الوجه الامثل.

المطلب الاول: اطر الموافقة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر.

من منطلق مفاده ان مصر و الجزائر دولتان يجمع بينهما الدين و اللغة المتمثل في الاسلام و اللغة العربية و كلتا الدولتين تواجه رهانات حقيقة من اجل النهوض بالسياسة التعليمية فيهما.

تشرف الدولة في الجزائر و مصر الممثلة بوزارة التربية و التعليم على التعليم في اطواره الاولى قبل الجامعي و عملية الانتقال مقيدة بامتحان تشرف عليه الوزارة نفسها.

و من الاوجه التي تعرف تشابها بين الدولتين ان الدولتين تعتمدان البناء الفوقي للسياسة التعليمية نقصد ان السياسة التعليمية تصنع من راس الهرم و نقصد بذلك الوزارة الوصية مثل ما سبق الاشارة اليه، فلا يشركون منظمات المجتمع المدني بصورة واضحة في عملية الصنع و لا ياخذون برايمهم كجمعية اولياء التلاميذ التي لها دور بارز في الدول المتقدمة اذ لهذه الجمعية الاثر البالغ في رسم السياسة التعليمية من خلال المشاركة بتعبير عن الاراء و اخذ هذه الاراء بمحمل من الجد على غرار السياستين التعليميتين الجزائرية و المصرية .

ان دور السلطة التشريعية مغيب بالكامل في السياستين و حتى ان الدستور نص على مشاركة المشرعين في عملية اقتراح القوانين و المساهمة في صنع السياسة العامة و السياسة التعليمية بشكل خاص فان الواقع غير ذلك في كلتا النظامين .

الفصل الثالث: المقارنة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر و سيناريوهات مستقبلية

واثر المنظمات يظهر جليا و يتمثل في المكاتب العديد التابعة لمنظمة اليونسكو كمكتب اليونسكو بالقاهرة (UCO-1994) الذي يضم 14 دولة من بينهم مصر و الجزائر¹ ، او تمثل في تبني الاصلاحات كما هو الحال بالنسبة للجزائر في الاصلاحات التي كانت مطلع العقد الفارط سنة 2000 حيث وقت الوزارة الوصية و منظمة اليونسكو بروتوكول اتفاق بينهما اثر زيارة الامين العام لمنظمة اليونسكو للجزائر في فيفري 2001¹ ، اما بالنسبة لمصر فيشير تقرير منظمة اليونسكو الى تقويم اصلاح التعليم الاساسي في مصر سنة 1996² وقد تتفق السياستان التعليميتان كذلك من حيث اوجه اخرى فعدد الملتحقين بالتعليم الابتدائي فاق نسبة 90 بالمائة في كل من الجزائر و مصر³ .

اما بالنسبة للمساواة بين الجنسين هناك تكافئ في الفرص بين الجنسين الذكور و الاناث في المرحلة الثانوية بالنسبة للجزائر و مصر فاقت 90 بالمائة⁴ كذلك ليست هناك فجوة كبيرة بين البلدان في المساواة بين الجنسين في مرحلة التعليم العالي و ذلك يرجع للتركيبية المجتمعية اذ ان اغلب الاناث لا يكملون المرحلة الجامعية و يتجهون نحو الحياة العائلية لكن في السنوات الاخيرة عرفت هذه الظاهرة تراجعا من خلال تيار العولمة و الوعي اللذي اقامه هذا التيار و كذلك الحركات الداعمة لحقوق الانسان و حقوق المرأة.

كذلك لا تتميز المنظومة التربوية لكلتا الدولتين بنوع من المرونة نقصد بذلك حرية الطالب من الانتقال من التعليم التقني الى الفني عبر الجامعة ليتزود من العديد من الخبرات في

1- موقع منظمة اليونسكو:

<http://www.unesco.org/new/ar/cairo/about-this-office/>

1- حديدان صبرينة و معدن شريفة، (مدخل الى تطبيق المقاربة بالكفايات في ظل الاصلاح التربوي الجديد)، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ص 197

2- اليونسكو، (تقرير تقييم اصلاح التعليم في مصر)، جمهورية مصر العربية، 1996 ص 7

3- البنك الدولي، طريق لم يسلك بعد الاصلاح التعليمي في الشرق الاوسط و شمال افريقيا، ترجمة: محمد امين مخيمر و موسى ابو طه، العين: دار الكتاب الجامعي، 2009، ص 281

4- البنك الدولي، المرجع نفسه، ص 284

الفصل الثالث: المقارنة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر و سيناريوهات مستقبلية

هذه المراحل لكن الدول مثل الجزائر و مصر تحصر انتقال الطلاب بمراحل الانتقال عبر التعليم الاساسي.

هناك اوجه اخر لتشابه بين السياستين من خلال فرضها لأزامية التعليم و قد كان هذا له جذور تاريخية اذا تفهقنا كرونولوجيا و خاصة في مرحلة هيمنية الرؤى الاشتراكية على البلدين فقد فرضت الدولتان على الاطفال الزامية التعليم في الطور الاساسي .

امر اخر في ان الإدارة مركزية و متحركة في التلاميذ و بدئت تتحول تدريجياً إلى اللامركزية (مركزية التخطيط و رسم السياسات و لا مركزية التنفيذ و الإشراف بمعنى إن هناك مركزية فنية و لا مركزية إدارية) في كلتا السياستين.

ان العلوم الاخر تطغى على تدريس التربية الدينية من حيث عدد الساعات المدرسة في اليوم في كل من مصر و الجزائر.

إن نظام التعليم في مصر و الجزائر كان عرضة للتغير و التبديل نتيجة الأحوال السياسية التي تعرضت لها البلاد.

اما بالنسبة للاهداف في السياستين هي متفقة الى حد كبير حيث ان كل من الجزائر و مصر فتهدف الوزارة في كلا البلدين إلى إحداث نوع من التوازن بين نوعيات التعليم المختلفة وفق احتياجات الدولة وفي ضوء خطة التنمية الشاملة نفصد بذلك عملية القبول في التعليم العالي بما يتناسب مع متطلبات التي تختارها الحكومة كتكثيف عدد المتفوقين الطلاب العلميين و هذا يتطابق مع ما تفرضه الحاجة.

فالساسة التعليمية عموما في الجزائر و مصر يقنن لها الدستور و باقي الوثائق الاخرى ، كمثلا وثيقة مبارك في مصر و كما ذكر سابقا في الجزائر الاصلاحات مطلع العقد الماضي حيث انه نصب لجنة وطنية لاصلاح التعليم ،وكذلك تمويل التعليم يخضع الى هيمنة

الفصل الثالث: المقارنة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر و سيناريوهات مستقبلية

السلطة التنفيذية ، و هذا كله ان دل فانه يدل على ان عملية صنع السياسة التعليمية في الجزائر و مصر تخضع الى مركزية شديدة عبر السلطة التنفيذية .

يتسم البلدان كما جاء في دستورهما مجانية التعليم ، اذا فالجزائر و مصر من الدول القلائل التي تتبنى هذه السياسة .

الفصل الثالث: المقارنة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر و سيناريوهات مستقبلية

موقع اتخاذ القرار بالتعليم الأساسي والثانوي¹

مصر	الجزائر	
		السياسة
الوزارات المركزية	الوزارات المركزية	• الاستراتيجية
الوزارات المركزية	الوزارات المركزية	• خطة العمل
		التخطيط
الوزارات المركزية و الادارة المحلية و الاقليمية	الوزارات المركزية و الادارة المحلية و الاقليمية	• إنشاء المدارس الابتدائية و اغلاقها
الوزارات المركزية	الوزارات المركزية	• وضع المعايير المنظمة للمدخلات والبنية الأساسية
		التمويل
الوزارات المركزية	الوزارات المركزية	• تخصيص الموارد
الوزارات المركزية	الوزارات المركزية	• تشغيل المعلمين
		اساليب التعليم
الوزارات المركزية	الوزارات المركزية	• تعريف المناهج ومحتوى الكتب الدراسية

1- البنك الدولي ، مرجع سابق ، ص 302

المطلب الثاني: اطر المفارقة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر

يبرز كذلك جوهر الاختلاف تاريخيا حيث ان الدولتان تعرضتا للغزو من قبل الاستعمارين الفرنسي و الانجليزي مما ظهرت تجليات هذا الاستعمار فيما بعد حيث ان الجزائر تبعت منحى الدول الفرنكفونية على عكس مصر التي هي من دول الكمنولوث .

ينعكس المنحى التاريخي لتواجد الاستعماري في الدولة اذ ان تعليم اللغة الفرنسية يفرض على التلاميذ في المرحلة الابتدائية ابتدائا على عكس ذلك تدرس اللغة الانجليزية في مصر كلغة ثانية الى جانب اللغة العربية .

ان الجزائر من الدول الرائدة في منطقة شمال افريقيا في نهجها سياسة تعليمية موجهة لمحو الامية لدى الكبار بنسب عالية على عكس مصر التي تعرف تخلفا في ذلك¹.

التعليم في مصر يعرف تطورا ملحوظا اذ ان التعليم الابتدائي يصنف عالميا الان ، و استطاعت مصر سد الفجوة بين الجنسين على نقيض الجزائر التي تعد من الدول التي معدلاتها مرتفعة في عدد المتسربين من التعليم².

بالنسبة للجزائر فان نوعية الاساتذة فيها و تاهيلهم يعرف اداء جيدا على عكس تاهيل المدرسين في مصر الذي يتصف بالتدني³.

اما بالنسبة لادخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ومدى تأثيرها في السياسة التعليمية ، قامت الجزائر بانشاء مركز متخصص لذلك سنة 2003 يعرف باسم مركز تسيير الدراسة و البحث والاستشارة لنشر اخر المستجدات التربوية في مجال التكنولوجيا و الاتصال

1-البنك الدولي، مرجع نفسه، ص293

2-البنك الدولي، مرجع نفسه، ص296

3-البنك الدولي، مرجع نفسه ، ص 305

الفصل الثالث: المقارنة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر و سيناريوهات مستقبلية

، على عكس مصر التي تعرف تاخرا في تبني مثل هذه المراكز ، فتعرف سياستها التعليمية نوعا من التعقيم على الراي العام¹.

1-البنك الدولي، مرجع نفسه ، ص 304

الفصل الثالث: المقارنة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر و سيناريوهات مستقبلية

المخزون من معلمي المرحلة الابتدائية، وتدفقاتهم، والأعداد الإضافية المطلوبة منهم للوصول الى تعليم ابتدائي شامل مع حلول 2015²

تدفقات أعداد معلمي المرحلة الابتدائية من 2004 إلى 2015		المخزون المتوفر من معلمي المرحلة الابتدائية			الدولة
إجمالي عدد المعلمين المطلوبين لتعليم ابتدائي راق ولسد النقص	المعلمين المطلوبين لشغل الأماكن الشاغرة نتيجة %استنزافهم	الفارق	2015	2004	
14.2	104.2	13 -	157	170	الجزائر
346.5	277.6	68.9	424	355 #**	مصر

المصدر: معهد الإحصاء التابع لوكالة اليونسكو

ملحوظة: علامة # تشير إلى عام 2003 . علامة *** إشارة إلى معهد الإحصاء التابع لليونسكو

الجزائر لا تشهد توسعا للمدارس الخاصة ، وان كانت موجودة فعددها لا يقارن بعدد المدارس الخاصة في مصر فالقطاع الخاص يلعب دورا هاما في العملية التعليمية في مصر لانه تفرض عليه غرامات مالية معتبرة لخلق التوازن و سد الفجوة بين التعليم لدى الاغنياء و الفقراء ، و المدارس الخاصة بالجزائر تشبه المدارس الحكومية على عكس مصر التي تعرف ثلاثة اشكال من المدارس تتمثل في :

- **مدارس عادية :** تدرس مناهج مشابهة لمناهج الحكومية لكنها تهتم بالطالب أكثر من المدارس الحكومية نظراً للدعم المالي الموجود
 - **مدارس لغوية :** تدرس مناهج مشابهة لمناهج الحكومية لكن باللغة الإنجليزية بالإضافة إلى تدريس اللغتين الفرنسية و الألمانية .
 - **مدارس دينية :** تستمد هذه المدارس الدعم من جماعة الأخوان المسلمون وعاد ما تكون في الجزء الغربي من الدلتا. وتختلف المناهج المقدمة في هذه المدارس عما يقدم في المدارس الأزهرية المدعومة من الحكومة¹ .
- و كذلك في الجزائر امتحان الابتدائية يمثل بخمس سنوات ، و الانتقال الى المتوسط يكون باتمام تلك الخمس سنوات و اجتياز امتحان التعليم الابتدائي . اما في مصر فتكون المرحلة الابتدائية ممثلة بست سنوات يمكن التقدم الى امتحان القبول للاعدادية في السنة الرابعة او الخامسة² ، اما بالنسبة للاعدادية تمثل بثلاثة سنوات في مصر و العبور يكون بامتحان نهاية السنوات الثلاث الامر نفسه بالنسبة للجزائر لكن عدد سنوات الاعدادية يختلف ففي الجزائر باربعة سنوات ، و فيما يخص المرحلة الثانوية في فهناك مدارس متخصصة تعرف

1-شرين عبد الحميد عبد المجيد، نظام التعليم في جمهورية مصر العربية (دراسة مقارنة) ، رسالة دكتوراه، ص 15

2 -شرين عبد الحميد عبد المجيد ، مرجع نفسه ، ص 55

الفصل الثالث: المقارنة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر و سيناريوهات مستقبلية

بالثانوي الفني و تنقسم الى صناعي و زراعي و تجاري و الثانوي العام التي هي الشكل نفسه مع نظام التعليم في الجزائر.

هناك كذلك اشترك لوزارات عديدة بوزارة التربية و التعليم في مصر مما اوجد هنالك مجموعة من المدارس ينتقل اليها عبر اجتياز التعليم الاعدادي لكن بشروط من هذه المدارس¹:

المدرسة الثانوية العسكرية، المدرسة الثانوية الرياضية ، المدرسة الثانوية الفندقية، المدرسة الثانوية للتمريض، المدرسة الثانوية الفنية .

اما بالنسبة لرياض الاطفال فتمثل بسنتان و لا تتدخل ضمن المرحلة الابتدائية بعكس الجزائر التي تعتبر مرحلة رياض الاطفال مرحلة من التعليم الابتدائي و تمثل بسنة واحدة.

1- سليمان و عرفات عبد العزيز ، نظام التعليم في العالم الاسلامي ، القاهرة: المكتبة الانجلوالمصرية، ص 320

الفصل الثالث: المقارنة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر و سيناريوهات مستقبلية

موقع اتخاذ القرار بالتعليم الأساسي والثانوي

مصر	الجزائر	
الوزارات المركزية	الادارة المحلية و الاقليمية	ادارة الموارد البشرية • اختيار مديري المدارس الابتدائية والثانوية
الوزارات المركزية	الوزارات المركزية و الادارة المحلية و الاقليمية	• ادارة التدريب قبل و اثناء الخدمة
الوزارات المركزية	الوزارات المركزية و الادارة المحلية و الاقليمية	• اقرار مسؤولية المعلم
الوزارات المركزية	الوزارات المركزية و الادارة المحلية و الاقليمية	• الاشراف على المعلمين
و الادارة المحلية و الاقليمية	الوزارات المركزية	اساليب التعليم • وضع المعايير وإدارة الامتحان

الفصل الثالث: المقارنة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر و سيناريوهات مستقبلية

و كخلاصة لهذا المبحث فنقول انه تطرق الى شكل المنظومة التربوية كدافع لمعرفة السياسة التعليمية المنتهجة و هذه المنظومة تعتبر من المخرجات اي ما يظهر في الواقع و هذا ما جعل من عملية المقارنة واضحة و جلية .

المبحث الثاني : سيناريوهات مستقبلية في السياسة التعليمية في الجزائر و

مصر

ان ما ينظر الى المستقبل من تطور و تغير بالنسبة للدول المتقدمة التي واكبت العصر و ركبت موجة التحضر و الرقي بتلك السياسات التعليمية التي تخدم ساستها و تخدم شعوبها على حد سواء ، هنالك تكافئ بين الاهداف و انسجام يجعل من النظام السياسي قادرا على توعية شعبه في الجوانب العديدة و لعل اهمها السياسي في معرفته كمن يحكم و ما هي حقوقه و ماهي واجباته منذ ان يترعرع في ريعان شبابه ضمن منظومة تربوية واضحة و جلية مستوحاة من الواقع و تخدم الواقع و تحاول ايجاد العلة و اصلاحها بالفرد الذي يمثل القوة الاولى في الدولة و محركها العقلي ، فمن غير الفرد لا تتحرك الالة و لا تعرف لما وجدت و لاي غرض وجدت من اجله هذه الاتجاهات و تلك عادت بالنفع على تلك الدول التي تعرف التقدم و الرقي و هذا التقدم لم ياتي من العدم بل اعتمادا على جهود مكثفة من قبل خبراء و مفكرين اوجدتهم تلك المنظومة التربوية التي كان منطلقها سياسة تعليمية واضحة المعالم .

المطلب الاول : التحديات التي تواجه السياسات التعليمية في الجزائر و مصر

ان العالم العربي عموما يواجه موجة عنيفة تعرف بالعولمة ، هذا المصطلح اتى من خلال تغير ملامح العالم و اتجاهاته عقب سقوط الاتحاد السوفياتي و نهاية توجه الدول نحو الاشتراكية و نزوح نحو الديمقراطية و التعددية و الانفتاح ، مما ادى الى تغير هذه الدول و انظمتها و اتباعها للنظم الغربية في جميع الاصعدة ، وبز ذلك جليا على الصعيد التعليمي و مناهج الدول العربية في تبنيها لسياسات تعليمية مستوردة من النظم الغربية . مما خلق هناك رؤى جديدة اعتبرت بعض المفاهيم قد عفى عليها الزمن كمجانية التعليم التي اصبحت توصف بالسذاجة¹ .

فقد اصبح واقع الحال ذلك الحال الذي جعل من الجزائر تتخبط ضمن العديد من المشكلات ابرزها الارهاب و مصر التي تعاني كذلك هي مشاكل جمة اختتمت بما يحصل الان من حراك

و يمكن تلخيص ابرز التحديات فيما يلي²:

- تدنى نوعية التعليم العربي: إذ تشير معظم الدراسات الميدانية التي أجريت في مختلف البلاد العربية إلى تدنى نوعية التعليم، وضعف الطالب والمدرس على السواء، والمقصود هنا بنوعية التعليم ضعف القدرات التي يبنيها التعليم في عقل و شخصية التلميذ، فالتعليم العربي اعتاد أن يعلم التلميذ القراءة والكتابة وبعض العمليات الحسابية وتدرسه ثقافة عامة متأثرة بالماضي أكثر من الحاضر؛ بل هي ثقافة تخاف الحاضر ومشكلاته وتعمل على التهرب منه، وتحسين نوعية التعليم تتطلب الاهتمام ببناء القدرات والمهارات التي

1- مصطفى كمال السيد ، (التعليم العالي و السياسة في مصر)، ورقة مقدمة، ص 1

2- إبراهيم عبد الله الهجرى، التعليم فى الوطن العربى أمام التحديات التكنولوجية ، مذكرة ليسانس ، جامعة صنعاء الجمهورية اليمنية ، ص 8-9-10

يحتاجها طالب اليوم، ومواطن الغد، ولعل من أهم القدرات المرتبطة بتحسين النوعية هي بناء قدرات التحليل، والتركيب، والاستنتاج، والتطبيق، وتدريب الطالب على توظيف المعلومات والمعارف التي يتلقاها في كل نظام عقلي ومنطقي متناسق مرتبط ببعضه بعضاً ويمزج العلوم المختلفة ببعضها بعضاً .

- **نمطية التعليم العربي:** فالتعليم العربي يتبع نفس البرامج خاصة في التعليم الثانوي و الجامعي باعتبار أن التعليم الأساسي موحد و متشابه إلى حد كبير، و لكن المشكلة تكمن في التعليم الثانوي والجامعي، فالتعليم الثانوي خلال نصف القرن الماضي لا يخرج عن فرعي الآداب والعلوم، وبالنسبة للجامعات العربية فإن الأقسام العلمية تكاد تكون هي نفسها في كل جامعة أو كلية، فهي متكررة ومزدوجة، وهذه التقسيمات الأكاديمية تتناسب و حقيقة المجتمع العربي في الماضي، أما الآن فهناك ضرورة لتنويع شعب التعليم الثانوي وأقسام الجامعات بحيث تستجيب للتطور الاجتماعي، والاقتصادي، التكنولوجي الحاصل في المجتمع العربي، فالتقسيمات الأكاديمية قديمة و كانت تتناسب مع بساطة المجتمع العربي، أما الآن بشكل أو آخر فقد تطورت الحياة في المجتمع العربي و بنيته الاقتصادية، لذلك لا بد أن تؤسس شعب و تقسيمات أكاديمية جديدة تستجيب لبنية المجتمع العربي الاقتصادية، ويمكن في ذات الوقت أن توفر أيدي عاملة للتخصصات و تقسيمات العمل الجديدة التي ظهرت في الحياة العربية المعاصرة، وما لم يبدأ العرب في تنويع و تحسين تعليمهم وبرامجهم فسيظل هذا التعليم يعيد إنتاج نفس العقول و المهارات التي هي في الواقع بعيدة عن العالم المعاصر و حركته الاقتصادية، والاجتماعية.

ضعف مستوى عدد كبير من المعلمين: إذ أن أصحاب النسب الضعيفة من حملة الثانوية العامة، هم الذين يوجهون نحو كليات التربية وكليات إعداد المعلمين، وهؤلاء من

الفصل الثالث: المقارنة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر و سيناريوهات مستقبلية

نتاج النظام التعليمي السائد القائم على التلقين للاستظهار بدلاً من التعليم للتفكير والإبداع، وهم يمارسون بعد التخرج تطبيق هذا النظام، حين يلتحقون بمؤسسات التعليم المختلفة¹.

في العديد من الدول العربية على توفير المتطلبات الأساس المدرسية عجز البيئة التربوية، سواءً تعلق ذلك بالمباني أو التجهيزات الفصلية والمعملية، أو لإنجاح العملية يؤثر المركزية الشديدة في الإدارة، مما التعبير الحرّ عن الآراء، يضاف إلى ذلك بفرص والتفكير في استنباط تأثيراً سلبياً على العملية التعليمية، ويحدّ من حرية المبادرة والتصرف مستوى أسرة التعليم في الحلول للمشكلات القائمة على مستوى الإدارات التعليمية، وعلى وكذلك فإن المدرسة لا تساعد الطفل² المدارس وهيئات التدريس وفي المعاهد والكلية أيضاً على التخلص من التأثيرات السلبية للتربية العائلية السابقة، بل على العكس فهي تتركس الخضوع و لا تساعد على التفكير النقدي التحليلي الحر.

قد ذكرنا العولمة سابقاً فهي تعتبر مصطلح جديد في الساحة الدولية، فالعولمة لها انعكاسات مركبة علمية وتقنية وكذلك ثقافية، والخطورة كامنة بالأساس في التغيير الاجتماعي المصاحب للعولمة والذي يشمل القيم والعلاقات الاجتماعية، والهدف المضمرو هو محاولة تنميط الثقافة وبالتالي تنميط المجتمع بشكل يخدم مصالح القوى المهيمنة³.

و تمثل المنح والمعونات الخارجية المقدمة للجهات الحكومية أو الأهلية في الكثير من الدول العربية عامل ابتزاز وضغط وتوجيه لإنفاذ كثير من المخططات المشبوهة مما يجعل كثيراً من الجمعيات الأهلية المدعومة من الغرب أداة لمحاربة التربية الإسلامية والعمل على

1- عبد العزيز بن عثمان التويجري ، التعليم العربي و المستقبل، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، 2003 ، ص 20

2-تقرير التنمية البشرية العربية لسنة 2003 :

<http://www.undp.org/rbas/ahdr/arabic2003bychapters.html> , UNDP

3- لبنى بنت حسين العجمي ،(امتداد تأثير العولمة على التعليم في الوطن العربي) :

<https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/tathyr-alwlmte-ly-altlym-fy-alwtn-alrby>

الفصل الثالث: المقارنة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر و سيناريوهات مستقبلية

طمس الهوية، فماذا تفعل المدرسة في جوّ تكثر فيه المنظمات والجمعيات والمؤسسات الخدمية والأهلية ذات الأهداف اللادينية³.

3- عامر احمد ، الحادي عشر من سبتمبر وتداعياته التربوية و الثقافية على الوطن العربي ، القاهرة:الدار المصرية اللبنانية، 2004 ، ص 24

المطلب الثاني : سبل اصلاح السياسة التعليمية في الجزائر و مصر.

تشكل مسألة الإصلاح التربوي في النظام التعليمي بدئ باليساسة التعليمية للدول واحدة من القضايا الساخنة في مجال الحياة السياسية والاجتماعية للعالم المعاصر. وتحفل اليوم الساحة العالمية بالنشاطات السياسية والمؤتمرات التربوية التي تسعى إلى بناء منطوق جديد يكفل للتربية المدرسية أن تتجاوز التحديات التي تحيط ا و يمنحها القدرة على مواكبة عصف الحضارة التكنولوجية المتقدمة، وعلى احتواء التفجر المعرفي بما ينطوي عليه من خصائص التسارع والتقدم والتنوع.

و قضية الاصلاح التربوي في الوطن العربي لم تعد قضية درس و مناقشة و استعانة بخبراء اجانب ، بقدر ما هي قضية ارادة¹ تدفع من طرف الساسة و نقصد بذلك الوزارة الوصية بالتعليم و التربية ، و لقد نادى العديد من المربين في سائر البلاد العربية بما فيهما الجزائر و مصر الى ضرورة استشراف دواعي الاصلاح و التحذير من عواقب اهماله.

ان سبل الاصلاح و النهوض بالسياسة العامة في البلدين لا بد له و ان يتضمن مجموع من الركائز فهناك العديد من الدراسات تضمنت الاصلاح و دعت اليه ، فالسياسة التعليمية المستقبلية في الوطن العربي عموما يجب ان تركز على ما يلي²:

1. إعادة صياغة السياسات التعليمية العامة والفرعية وفق ما تتيحه بل وتفرضه الحوسبة والشبكية الجارية في العالم .
2. إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح .
3. النشر الكامل لتعليم راقى النوعية يستهدف منح قدرات على التعلم الذاتي وملكات التحليل والنقد المؤسسة للإبداع والابتكار .

1- محمد جواد رضا ، الاصلاح التربوي خارطة طريق، بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2006، ص 11

2- موقع الجزيرة للدراسات ،هل يتغير التعليم العربي ومؤسساته وسياساته؟ :

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/b2b941da-9e76-4738-8aca-971ec7e50e53>

4. توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية .
 5. تأسيس نموذج معرفي عربي أصيل منفتح ومستدير .
 6. استحداث نسق تعليمي مؤسسي للكبار مستمر مدى الحياة .
 7. إصلاح التعليم العالي وتطويره عبر مؤسسات مستقلة لتقييم البرامج والمؤسسات واعتمادها ضمانا للجودة. ويمكن أن يمثل قيام مؤسسة عربية مستقلة لضمان جودة التعليم العالي نقلة نوعية في هذا المجال .
 8. النهوض باللغة العربية لتستوعب التطور والنهضة المرجوة في التعليم والمعرفة، والتأسيس لحركة تأليف مبتكر وإبداعي على مستوى الأعمار الأولى لتطويع اللغة وتبسيطها وإنعاشها، وإعداد معاجم وظيفية متخصصة، وتيسير قواعد اللغة العربية، والاجتهاد في حوسبة اللغة، وإغناء محتوى شبكات المعلومات باللغة العربية .
 9. تحفز التعريب والترجمة من وإلى اللغات الأخرى و فيما يخص هذه القضية هي ذات جدل مستمر خاصة في الجزائر و الصراع الذي يلعبه تيارو ا الفرنسية و التعريب¹
- ان التقدم يصنع و يبنى و الا يوهب او يورث ، و نحن نقصد بذلك اليابان التي احتلت سياستها التعليمية خاصة و المنظومة التربوية عامة حتى و انها خرجت محطمة من الحرب العالمية الثانية و تحت وصاية اكبر قوة في العالم ، الولايات المتحدة الامريكية لكن و مع كل هذا كانت الارادة و الاصرار ، فالارادة و الاصرار عاملين مهمين للنهوض بواقع المجتمعات .

و اليابان انطلقت من اربع افكار اساسية هي :

- اكتشاف اكثر الصيغ فعالية للخروج من التخلف و اللحاق بالغرب .
- تحقق تكافؤ الفرص بين المتكويين في المرحلة الابتدائية و المتوسط.

1- عبد الله شريط، نظرية حول سياسة التعليم و التعريب ، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984، ص 51

الفصل الثالث: المقارنة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر و سيناريوهات مستقبلية

- تطوير منظوم التعليم و اساليبه و الجمع بين الثقافة العامة و المتخصصة اي تعليم ابتدائي لمدة ستة سنوات و متوسط ثلاث سنوات و ثانوي بنفس المدة و تعليم جامعي لمدة اربع سنوات و اخر لسنتين .
- التحفيز على الاتقان و التفوق في مستويات المنظومة التربوية بواسطة المسابقات التي تجعل من الشهادات فقط سبيلا للدخول في سلسلة طويلة من الفرز و الاتفاق¹.

و هنالك رؤية اخرى تقول بان هنالك مجال واسع في البلاد العربية امام رجال التربية للتفكير في تهيئة الوسائل التعليمية و ينطلق من المبادئ التالية :

- يجب ان يكون لهذا المنهاج طابع عربي خاص يكرس وحدة البلاد العربية و ووحدتها الثقافية و يتطلب هذا وحدة في المناهج و الغايات و الكتب المدرسية و فلسفات التربية .
- يجب ان يعنى المنهج التربوي الحديث بتنميت روح الجماعة و العمل المشترك و تقوية روح الانضباط ، فالعربي يمتاز بفرديته الى حد لا يتلف و التقدم الحديث . و على المنهاج التربوي الحديث ان يشبع نفوس النشء بروح الانضباط و التعاون و الرغبة في العمل المشترك و حب النظام و عليه ان يقوي الاعتاد على النفس و الثقة بالذات .
- يجب ان يكون المنهاج التربوي الحديث متصلا باحوال الشعب المادية . يجب ان يؤثر مباشرة على صحة الشعب و ثروته . يجب ان يهيئ عمالا و فلاحين و اذكيا اصحاء اجتماعيين يتعهدون مرافق البلاد الطبيعية ويستقرونها . و عليه ايضا ان يهيئ القيادة الفنية في هذه النواحي .
- يجب ان يكون المنهاج التربوي الحديث باعنا على الفعالية و التفكير و الابتكار و ان يبتعد عن الاستظهار و التقليد البيغائي لنظريات غير مفهومة . و ليس افضل لامة

1- محمد العربي ولد خليفة ، المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية ، بن عكنون : ديوان المطبوعة الجامعية ، ص 318

الفصل الثالث: المقارنة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر و سيناريوهات مستقبلية

أخذت تنفض عن نفسها غبار الجمود و الاستسلام من منهاج تربوي يحفزها الى العمل و ينشط فعاليتها و يبعث فيها التفكير الصحيح و الابتكار . و على هذا الاساس يجب رسم خطط المنهاج المدرسي و اساليب التعليم .

- ان المنهاج التربوي الحديث يجب ان يحافظ على تراث العرب الروحي . فيجب ان لا يسمح للمادية الغربية و ما يلازها من ضروب الاستغلال . كاستغلال الافراد و الشعوب الخرى . ان تسيطر علة الثقافة العربية ليبقى العربي روحيا خالصا و لتكون هذه الروحية عروة و ثقى بينه و بين ابناء جلدته بوجه خاص من العالم و الكون بوجه عام . و ليكن المو المادي في نظر العرب واسطة لا غاية¹ .

و اما بالنسبة لرؤى الاصلاح الجامعي و اهدافه بحيث ان هذا الاخير هو من يكون الكفاءات و الاطارات التي تحتاج اليهم البلاد في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ان يعمل على تكوين اكبر عدد من الاطارات باقل ما يمكن من التكلفة و ان ذلك الكادر المكون بالجامعية حائز على الصفات اللازمة للمستوى الذي تحتاج اليه البلاد اي ان يكون قادرا على حل المشاكل الخاصة بالاعمال الوكل بها ن اي ترجمة ماكان يدرس خلال المسار التعليمي الى تطبيقات في الواقع² .

يجب كذالم على المنظومة التربوية ان تركز على جانب التقويم لصنع الامثل للسياسة التعليمية ، فاي تقويم لبرنامج تربوي لابد ان يتم في ضوء اهداف واضحة المعالم و محددة لذلك البرنامج ، و يجب ان يكون ذلك التقويم مسيارا للمراحل الاولى للسياسة التعليمية و ليس في مراحلها الاخيرة فهذا لا يخدم التطوير³ .

1- سعيد فهم ، افاق التربية الحديثة في البلاد النامية ، تونس : دار النشر ، 1986 ، ص 154- 155

2- تركي راجح ، اصول التربية و التعليم ، الجزائر : ديوان المطبوعات ، 1990 ، ص

3- المنجي بوسنينة و اخرون، استراتجية تطوير التربية العربية (لالستراتيجية المحدثة) لادارة التربية ،

تونس:المنظمة العربية للثقافة و العلوم ، 2006،ص 141

الخلاصة و الاستنتاجات :

قد اتضح من المقارنة ان هنالك العديد من السمات التوافقية بين السياستين التعليمي في الجزائر و مصر الى جانب ذلك هنال سمات اخرى اختلافية بين السياستين و لكل مجموعات من العلل هي نفسها عموما و سبل الاصلاح كذلك و قد نادى المفكرون و الخبراء بضرورة التعجيل بالاصلاح لان البلدان لا سبيل لهما الى اتباع هذا الطريق ان ارادى الكمال و الريادة كما هي الدول المتقدمة .

الخاتمة

تناولت الدراسة من خلال فصولها الثلاث مسألة المقارنة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر و محاولة ايجاد مفارقات و موافقات لهاتين السياستين و باعتبار ان التعلم موضوع الساعة و قضية العصر و كل دولة انطلاقا من الجزائر و مصر تسعى لاصلاح و ايجاد سبل للخروج من الازمات التي تعتلها و البحث في اهم المعضلات التي تواجه السياستين باعتبار العلل فيهما لا تكاد توصف .

و كان التركيز في الفصل الاول على مفهوم السياسة العامة و نشاتها و ذكر العديد من المميزات التي تمتاز بها السياسة التعليمية باعتبارها تدور حوله العديد من الحوارات و النقاشات و باعتباره موضوعا حضي و مازال يحضى باهتمام الساسة و محاولة الدراسة في خضم الفصل الاول ان تعرج على فهم عملية الصنع و تنفيذ السياسة العامة و تطرق الى مفهوم السياسة التعليمية و عملية اعدادها و العوامل الماثرة فيها اذ ان التقارب بين السياسة العامة و التعليمية يبدو واضحا .

و فيما تلى ذلك الفصل الثاني في الامام بما يميز السياسة التعليمية الجزائرية بذكر الخلفية القانونية و الدستورية و الفاعلين و ذكر ابعاد تلك السياسة التعليمية و بنفس السياق جاء التعريف بالسياسة التعليمية في مصر و ذل لمعرفة اوجه الشبه و الاختلاف في السياستين لمساعدتنا على المقارنة التي تطرقنا اليها في الفصل الثالث فركزت المقارنة بذكر الهيكلة للمنظومة التربوية باعتبارها مخرجا للسياسة التعليمية في البلدين و ذكر بذلك جوانب الشبه و الاختلاف .

و لقد ركز ذلك في الفصل الثالث على التحديات التي تواجه السياستين و ذكر سبل الاصلاح كروى مستقبلية لاصلاح العلل في السياستين او تغييرهما .

و لقد مثلت القوى الدولية من منظمات حكومية و غير حكومية الدور البارز في الاسهام في التغيير و فرض الاصلاحات في كلتا السياستين التعليميتين في الجزائر و مصر مما بدى واضحا حسب المؤشرات و الموثيق و المعاهدات المبرمة بين البلدين و هاته المنظمات الدولية و هذه الدول .

و بعد هذه الحوصلة يمكن الوقوف على العديد من الاستنتاجات:

- ان السياسة التعليمية في الجزائر و مصر تائرت بالسياسات التعليمية للدول الغربية باستيراد مناهجها و هياكل مؤسساتها التعليمية بصورة واضحة تمثلت في شكل النظام التعليمي في كل من الجزائر كالنظام الابتدائي 5 سنوات كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا و مصر التي انتهجت نظام متشابه مع النظام التعليمي الفرنسي كمرحلة الابتدائية 6 سنوات ، ولذلك فالسياسة التعليمية في الجزائر و مصر لم تكن وليدة لتبني سياسات تعليمية من قبل خبراءها و مفكريها بل كان تبني على سياسات تعليمية مستوردة هجينة لا تتفق مع الواقع و التركيبة المجتمعية و هذا ما يظهر جليا ببروز العديد من المشاكل كضخامة الكم المقرر الدراسي و عدم طول سنة الدراسية مما يخلق عدم فهم لدى الطلاب كحالة الاستاذ المدني في تكملت المقرر وكذلك جل السياسات التعليمية هيمن صنع المنظمات الدولية حيث ان هذه تانظمات الدولية بصورة مباشرة او غير مباشرة على الدول التي استفادت مسبقا ن معونات مالية او استشارية بفرض نظم تعليمية معينة و سياسات تعليمية لا تتفق مع الواقع و عادتا هذه الدول تلجا الى تضخي النتائج للظهور امام هذه المنظمات بان تلك السياسات التعليمية لقيت نجاحا .
- ان السياسة التعليمية في الجزائر و مصر تتسم بالبناء الفوقي فالسياسات العامة في صنعها هي من عمل الوزارة وكذلك احيانا عديدة اصدار قرارات رئاسية بشكل مجالس وطنية وتحويلها عملية الاصلاح و كما كان الحال في 2000 في الجزائر و كما هو الحال في مصر عبر و ثقة مبارك فهي تتارجح بين رئيس الجمهورية و الوزارة الوصية وليس هناك بناء تحتي كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية باشارك المجتمع المدني في الاسهام في صنع السياسة التعليمية و الاسهام كذلك في عملية التقويم كجمعية اولياء التلاميذ لانها الاعلم بواقع الاطفال و نفسياتهم ومعناوياتهم و عدم قدرتهم خاصة في المرحلة الابتدائية .
- ان الاصلاح في السياسة التعليمية في الجزائر و مصر لا تمثل الواقع اذ لم تتبع من الواقع بل نبعت من اتباع صانعيها للنماذج الغربية ، اذ لم توافق تركيبة المجتمع لذ

كرست صراعا كما هو الحال في الجزائر بين المنادين للفرنسة و المنادين بالتعريب و قد بدى هذا جليا لوجود صراع بين حاملي راية التعريب و حاملي راية الفرنسية و مدى الدعم الذي تلقاه الفئتان من الخارج .

• ان مصر و الجزائر ما يجمعهما اكثر ما يفرقهما في السياسة التعليمية اذ ان وحدة التعليم بين البلدين امر لازم ولا بد منه تمثل ذلك بالتاريخ المشترك و اللغة الواحدة و الدين الاوحد فهناك امانية لانتهاج الدول العربية سياسة تعليمية موحدة:

اولا : لمواجهة تحديات العولمة و الخطر الخارجي المتمثل في المد اللبيري الهادم لمقومات الشعوب الهادف الى ادايتها ضمن كينونة واحدة يتحكم بها .

ثانيا: الحد من الاقتراض و الدعم الخارجي و الاستشاري و اعتماد الدول العربية بالدعم فيما بينها باعانات مالية و اجراء بحوث استشارية و التعاون و تبادل الخبرات ما يجعل امكانية نهج سياسات تعليمية تهتم بالواقع و بالهوية الاسلامية و العربية .

اذا لا سبيل للدول العربية غير ان تجتمع و تشكل اتحادا داعما فالحفاظ على الهوية و الثقافة و الحد من السلخ الذي يجابهها اذ ان الفرق بين السياسة التعليمية في البلدان الجزائر و مصر خصوصا لا تتسم بالفرق الشاسع و لا الفوارق الكبيرة و تلك المفارقات كانت لها في الاساس خلفيات استعمارية يمكن تجاوزها بالغاء التبعية و تكريس الوحدة و الانتقال من عالم الشعارات التي تنادي به الدول العربية و المنظمات المتعددة العربية التي غاب دورها الى عالم المهنية و العملية اي ايجاد تطبيق على الواقع .

قائمة المراجع

أ) المراجع باللغة العربية :

1) المراسيم و المواثيق:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطني ، دستور 1976

، الجزائر : جبهو التحرير الوطني 1976 ، ص3

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطني، المستاق الوطني

1976 ، الجزائر: قطاع الاعلام و الثقافة.

2) المعاجم و القواميس:

1. روزنتال واخرون، الموسوعة الفلسفية ، ترجمة: كرم ، بيروت: دار الطليعة ،

ط5، 1985

2. السيد ابو الفيل محمود ، معجم علم النفس ،مصر: دار النهضة العربية، ط1

3. ابن المنصور، لسان العرب،المجلد السادس، بيروت: دار الصار،1990، ط 3

4. الكيالي عبد الوهاب و اخرون ، موسوعة السياسة،الجزء الثالث ، بيروت :

المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1993، ط1

3) الكتب:

1. اندرسون جيمس ،صنع السياسة العامة، ترجمة: الكبيسي عامر ، عمان:دار المسيرة

للنشر و التوزيع

2. محمد الحديد الموفق، الإدارة العامة هيكلية الأجهزة ووضع السياسات كتنفيذ البرامج

الحكومية، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2000

3. عليوه السيد ، عبد الكريم ابو الفتوح درويش، دراسات في السياسة العامة وصناعتها

، القاهرة: مركز الدراسات و الاستشارات ، 2000

4. الفهداوي خليفة فهمي، السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل ، عمان: دار

المسيرة للنشر و التوزيع

5. حسين مصطفى احمد ، مدخل الى تحليل السياسات العامة ، عمان ، المركز العلمي

لدراسات السياسة 2002

6. المنوفي كمال و اخرون ، تحليل السياسة العامة قضايا نظرية و منهجية ، القاهرة ،

مكتبة النهضة المصرية ، 1988

7. الكبيسي خيضر عامر ، السياسات العامة مدخل لتطوير اداء الحكومات ، القاهرة:

المنظومة العربية للتنمية الادارية بحوث و دراسات ، 2008

8. التميمي حسن علي سعد ، "السياسات العامة في ماليزيا: قراءة في اليات صنعها و

تطبيقها"، ورقة مقدمة

9. ابراهيم نجوى ، تحليل دور المؤسسة التشريعية في صنع السياسة العامة (تحليل

السياسة العامة في الوطن العربي)، جامعة القاهرة: مركز الدراسات و استشارات

الإدارة العامة

10. عودة جهاد ، دور محلل السياسة العامة في صناعة القرارات الاستراتيجية (تحليل

السياسات العامة في الوطن العربي)، جامعة القاهرة: مركز الدراسات و استشارات

الادارة العامة

11. جمعة الشعراوي سلوى ، مداخلة مقدمة حول : تحليل السياسات العامة في القرن

الواحد و العشرين (تحليل السياسة العامة في الوطن العربي).

12. بكر عبد الجواد ، السياسات التعليمية و صنع القرار، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا

الطباعة و النشر، 2003

13. عفيفي محمد الهادي ، في اصول التربية الاصول الفلسفية للتربية ، القاهرة :

المكتبة الانجلوالمصرية

14. بن عبد المجيد عبد الحميد ، نظام التعليم و سياسته، القاهرة: ايتراك للطباعة و

النشر و التوزيع، ط2003، 1

15. بوسنينة المنجي و اخرون، استراتجية تطوير التربية العربية (لالاستراتيجية

المحدثة) لادارة التربية ، تونس: المنظمة العربية للثقافة و العلوم ، 2006،

16. سعيد اسماعيل علي ، الاصول السياسة للتربية، القاهرة: عالم الكتب، 1997

17. احمد عبد الله واخرون، التعليم و مستقبل المجتمع المدني، الاسكندرية: مركز

الجزويت الثقافي

18. الشربين فوزي و الطنطاوي عفت ، مداخل علمية في تطوير المناهج العلمية على

ضوء تحديات القرن 21، القاهرة: المكتبة الانجلو المصرية

19. مجدي عبد العزيز ابراهيم، تطور التعليم في عصر العولمة ، القاهرة: المكتبة

الانجلو المصرية ، 2000

20. عبد الناصر محمد رشاد، التعليم و التنمية الشاملة دراسة النموذج

الكوري، القاهرة: دار الفكر العربي، 2002

21. محمود مصطفى قمبر ، السياسة التعليمية مفاهيم و خبرات ، الرياض: مكتبة

الملك فهد، ط1، 2007، 1،

22. امانى قنديل ، دور الاحزاب و جماعات المصالح في السياسات العامة، القاهرة:

مكتبة النهضة العربية

23. احمد اسماعيل حاجي ، الادارة التعليمية و الادارة المدرسية ، القاهرة: ادارة

النهضة العربية، 1994

24. عبد للرحمان بن سالم ، المرجع في التشريع المدرسي في الجزائر ، باتنة: مطابع

عمار قرفي ، 1993

25. عبد الغني عبود ، الايديولوجية و التربية مدخل لدراسة التربية المقارنة، ط2 ،

القاهرة : ادارة الفكر العرب

26. حرب اسامة الغزال ، الاحزاب السياسية في العلم الثالث ، القاهرة : عالم المعرفة ،

1987

27. مصادف احمد ، في الثورة و التعريب ، ط1، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و

التوزيع ،1981

28. سليمان و عرفات عبد العزيز ، نظام التعليم في العالم الاسلامي ، القاهرة: المكتبة

الانجلوالمصرية

29. عبد العزيز بن عثمان التويجري ، التعليم العربي و المستقبل، منشورات المنظمة

الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، 2003

30. عامر احمد ، الحادي عشر من سبتمبر وتداعياته التربوية و الثقافية على الوطن

العربي ، القاهرة:الدار المصرية اللبنانية ،2004 ،

31. جواد رضا محمد ، الاصلاح التربوي خارطة طريق، بيروت:مركز الدراسات

الوحدة العربية ، 2006

32. شريط عبد الله ، نظرية حول سياسة التعليم و التعريب ، الجزائر: المؤسسة

الوطنية للكتاب ، 1984

33. العربي ولد خليفة محمد ، المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية ، بن

عكنون : ديوان المطبوعة الجامعية

34. فهيم سعيد ، افاق التربية الحديثة في البلاد النامية ، تونس : دار النشر ، 1986

35. تركي رابح ، اصول التربية و التعليم ، الجزائر : ديوان المطبوعات ، 1990
36. النجحي محمد لبيب ، مقدمة في الفلسفة التربوية، مصر: دار النهضة العربية ، ط1
37. بوحوش عمار ، اهمية استعمال اللغة الوطنية في الادارة و التعليم الجامعي ،
قسنطينة .

38. حديدان صبرينة و معدن شريفة،(مدخل الى تطبيق المقاربة بالكفايات في ظل

الاصلاح التربوي الجديد)،مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية

39. البنك الدولي،طريق لم يسلك بعد الاصلاح التعليمي في الشرق الاوسط وشمال

افريقيا، ترجمة:محمد امين مخيمر و موسى ابو طه، العين:دار الكتاب الجامعي

2009،

4) الرسائل و المذكرات:

1. عبد المجيد شرين عبد الحميد ، "نظام التعليم في جمهورية مصر العربية (دراسة مقارنة)"، رسالة دكتوراه
2. عبد الله الهجرى إبراهيم ، "التعليم فى الوطن العربى أمام التحديات التكنولوجية" ،
مذكرة ليسانس ، جامعة صنعاء الجمهورية اليمنية.
3. رتيبة صبحي ، "مساهمة في دراسة قضية التعريب بين الواقع و الوثائق" ، رسالة
مجاستير، معهد علم الاجتماع لجامعة الجزائر 1997

(5) الملتقيات و الندوات:

1. سعيد اسماعيل علي، "السياسة التعليمية للعمل التربوي"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تربية الغد في العالم العربي، جامعة الامارات العربية المتحدة، 1995
2. نادية جمال الدين، "منهجية تقويم السياسة التعليمية في منهجية تقويم العلوم الاجتماعية في مصر"، ورقة مقدمة لاجتماع الندوة الاولى لبرنامج 13-15، القاهرة: مركز الدراسات للبحوث الاجتماعية و الجنائية.

(6) المقالات:

1. كمال السيد مصطفى، "التعليم العالي و السياسة في مصر"، ورقة مقدمة.

(7) المجلات و الجرائد:

1. بن محمد علي " تساؤلات و ملاحظات حول الاصلاح التربوي " الخبر : العدد 2314 ، السبت 11 جويلية 1998 ،
2. تصريح وزير التربية الوطنية ابو بكر بن بوزيد لجريدة الشروق اليومية ليوم 07 سبتمبر 2005.
3. سارة بنت عبد الله المنقاش، "دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية و مقترحات تطويرها"، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية و الدراسات الاسلامية
4. عبد الرحمان الميداني، "السياسة التعليمية"، مجلة المعلم، ع 42، 1992

8) المواقع الالكترونية:

1. موقع منظمة اليونسكو:

<http://www.unesco.org/new/ar/cairo/about-this-office>

2. تقرير التنمية البشرية العربية لسنة 2003 :

<http://www.undp.org/rbas/ahdr/arabic2003bychapters.html> , UNDP

3. عبد الرحمان تيشوري، الاهداف التربوية و الادارة التربوية في سورية و الموطن

العربي ، الحوار المتمدن العدد 1360:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48952>

4. لبنى بنت حسين العجمي ،(امتداد تأثير العولمة على التعليم في الوطن العربي) :

<https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady->

[amte/tathyr-alwlmte-ly-altlym-fy-alwtn-alrby](https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/tathyr-alwlmte-ly-altlym-fy-alwtn-alrby)

5. موقع الجزيرة للدراسات ، هل يتغير التعليم العربي ومؤسساته وسياساته؟ :

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/b2b941da-9e76-4738->

[8aca-971ec7e50e53](http://www.aljazeera.net/opinions/pages/b2b941da-9e76-4738-8aca-971ec7e50e53)

(ب) المراجع باللغة الاجنبية:

1. haime Gaziel , The emergence of compressive middle school in france (educational policy making incentralized system) , comparative educationl , vol 25 , no.1 , 1989

الفهرس

Error! Bookmark not defined.	المقدمة
Error! Bookmark not defined.	الفصل الاول: الإطار النظري و المفاهيمي العام
13	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة العامة
13	المطلب الأول : مفهوم السياسة العامة ونشأتها
13	الفرع الأول : مفهوم السياسة العامة
16	الفرع الثالث: نشأة السياسة العامة
17	المطلب الثاني: انماط و خصائص السياسة العامة
17	الفرع الاول : انماط السياسة العامة
21	الفرع الثاني : خصائص السياسة العامة
	المطلب الثالث: عملية صنع السياسة العامة
21.....	الفرع الاول : مراحل صنع السياسة العامة
22	الفرع الثاني : نماذج اتخاذ القرار في السياسة العامة
24	الفرع الثالث: نماذج صنع السياسة العامة من المنظور العملي
26	الفرع الرابع : الفواعل الرسميون و الغير رسميون في عملية صنع السياسة العامة
27	المطلب الرابع : عملية تنفيذ السياسة العامة
29.....	الفرع الاول : منفذوا السياسة العامة
30	الفرع الثاني: عناصر تنفيذ السياسة العامة
32	الفرع الثالث: معوقات السياسة العامة
31.....	المطلب الخامس : عملية تقويم السياسة العامة
34	الفرع الاول : مقوموا السياسة العامة
34	الفرع الثاني: خطوات تقويم السياسة العامة
35	المبحث الثاني : السياسة التعليمية تدقيق مفاهيمي
36	

37	الفرع الاول: مفهوم السياسة
38	الفرع الثاني: السياسة التعليمية
41	الفرع الثالث: العلاقة بين التعليم و السياسة
43	المطلب الثاني: اهداف السياسة التعليمية
43	الفرع الاول: التعريف بالهدف التعليمي
44	الفرع الثاني : وضع اهداف السياسة التعليمية
46	المطلب الثالث : اهمية السياسة التعليمية
47	المطلب الرابع: خصائص السياسة التعليمية
49	المطلب الخامس : عملية اعداد السياسة التعليمية
50	المطلب السادس : العوامل المأثرة في السياسة التعليمية
53	التوصيات و النتائج :
	الفصل الثاني : السياسة التعليمية في الجزائر و
53	مصر
55	المبحث الاول : السياسة التعليمية في الجزائر
	المطلب الاول : الخلفية الدستورية و القانونية دستور 1976 ، دستور
	1996
58	المطلب الثاني : ابعاد السياسة التعليمية في الجزائر
61	المطلب الثالث : اهم الفواعل في حقل السياسة التعليمية في الجزائر
61	الفرع الاول : القيادة السياسية
63	الفرع الثاني : دور الاحزاب و جماعات المصالح في السياسة التعليمية
66	المبحث الثاني : السياسة التعليمية في مصر
68	المطلب الثاني : ابعاد السياسة التعليمية في مصر
69	المطلب الثالث : اهم الفواعل في حقل السياسة التعليمية في مصر
69	الفرع الاول: القيادة السياسية
70	الفرع الثاني: الاحزاب السياسة و جماعات المصالح
74	المبحث الثالث: المقارنة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر
74	المطلب الاول: اطر الموافقة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر

المطلب الثاني: اطر المفارقة بين السياسة التعليمية في الجزائر و مصر.....	79
المبحث الثاني : سيناريوهات مستقبلية في السياسة التعليمية في الجزائر و مصر	86
المطلب الاول : التحديات التي تواجه السياسات التعليمية في الجزائر و مصر	87
المطلب الثاني : سبل اصلاح السياسة التعليمية في الجزائر و مصر.....	91
التوصيات و الاستنتاجات	95
الخاتمة.....	95
قائمة	
المراجع	
99.....	
الفهرس.....	108